جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

المحاضرة الأولى: من أعلام النضال السياسي في الجزائر (1830 – 1900م)

تمهيد:

تعود جذور الحركة الوطنية الجزائرية إلى المواجهات الأولى للجزائريين مع الاحتلال الفرنسي، حين تشكلت أول حركة سياسية جزائرية عرفت بـ " **لجنة المغاربة** " أو – **حزب المقاومة** – من طرف حضر مدينة الجزائر من الأعيان والبرجوازيين والمثقفين والعلماء الذين كانوا على وعي بدورهم السياسي والوطني أمثال حمدان خوجة، أحمد بوضربة، حمدان آغا، إبراهيم بن مصطفى...

1 – ملامح النضال السياسي 1830 – 1900م:

بعثت لجنة المغاربة بنداءات ومطالب وعرائض إلى السلطات الفرنسية في الجزائر وفي فرنسا، مذكرة لها بمواد اتفاقية الاستسلام ومطالبة بالجلاء الفوري للجيش الفرنسي، وشارحة مظالم الجزائريين المنجرة عن تصرفات الفرنسيين، فأُرْسِل أحمد بوضربة أواخر سنة 1830م إلى باريس لشرح قضية بلاده إلى الحكومة الفرنسية، كما أُرْسِل حمدان خوجة 1832م، حيث تقدم بعريضة تتكون من 18 قسما، مطالبة بتكوين لجنة تحقيق، وقد بعث خوجة رسالة شخصية في 10 جويلية 1833م إلى الملك لويس فيليب طالبا منه التدخل

شخصيا ومذكرا له بأن للجزائريين الحق أيضا في التمتع بالحرية وكل الفرص التي تتمتع بها الأمم الأوروبية.

ونظرا للحملة التي قام بها حزب المقاومة، فإن الفرنسيين طردوا ونفوا كل أعضائه من الجزائر بتهمة التآمر ضدهم، وهكذا نقل نشاطه إلى باريس حيث شعر أعضاؤه أنهم يستطيعون التأثير على الحكومة والمجلس الوطني والصحافة الفرنسية، فقاد حملة نشيطة من المؤتمرات الصحفية والاستجوابات وتقديم العرائض الرسمية، ونتيجة لهذا الضغط أمر الملك الفرنسي **لويس فيليب** بتأسيس اللجنة الافريقية برئاسة الجنرال **بوني** في 07 جويلية 1833م، مهمتها دراسة الوضع الشامل في الجزائر وتحديد أسس العمل في المستقبل، فوصلت في 2 سبتمبر من نفس السنة، واستمعت لممثلي السلطات العسكرية والمدنية ووفد عن اليهود وأعيان الجزائر من بينهم حمدان خوجة الذي سلّم لهم مذكرة مطالب ومقترحات، وقامت اللجنة بجولة في مدينة الجزائر وعنابة ووهران وأرزيو وبجاية، ثم عادت إلى مدينة الجزائر أين عقدت جلستها الأخيرة يوم 25 أكتوبر 1833م، ومن جملة الاقتراحات التي قدمتها للحكومة الفرنسية إلحاق الجزائر بفرنسا الذي تم فعلا بموجب مرسوم 22 جوان 1834م، مما أدى إلى خيبة أمل أعضاء لجنة المغاربة الذين واصلوا نضالهم السياسي في المنفى من باريس، إسطنبول، تونس، المغرب، فكان مصير الحزب الإبعاد من الساحة السياسية عن طريق النفي والسجن والإرهاب، فانتهى نشاطه حوالي 1836م، السنة التي انتقل فيها حمدان خوجة من فرنسا إلى إسطنبول.

وفي عقد الثمانينات من القرن 19م بدأت تظهر جماعات ضاغطة في وهران وقسنطينة من الأعيان وكبار الملاك والموظفين، تمثل ضغطها في تقديم العرائض الممضاة جماعيا للسلطات الاستعمارية تتضمن مطالب غير سياسية في ظاهرها، ولكنها تهدف إلى

أغراض سياسية مثل المطالبة باحترام القضاء الاسلامي وحرية تعليم اللغة العربية واحترام الحالة المدنية ورفع الضيم في الضرائب وإلغاء القوانين الاستثنائية.

ويقسم أبو القاسم سعد الله النضال السياسي الذي تولد عن الوضع الجديد في الجزائر سنة 1830م إلى ثلاثة تيارات سياسية:

- **الحزب الوطني: يمثله الحضر** الذي يعمل للصالح العام والتحرير الوطني واستعمال كل السبل لجمع الشمل، ومن أمثالهم أحمد بوضربة.

- **الحزب العثماني:** يهدف أصحابه إلى البقاء على ولائهم للخلافة العثمانية وتحرير الجزائر من ربقة الفرنسيين، كابن العنابي وحمدان بن عثمان خوجة.

- **الحزب الفرنسي:** الذي ارتبطت مصالح أصحابه بالمصالح الفرنسية كمصطفى ابن الحاج عمر.

ومن الملاحظ أن قيادات هذه الأحزاب ليست على الشكل الذي نفهمه اليوم من القيادات السياسية: زعامة وتنظيما وبرنامجا، ذلك أن الزعامات كانت غير ثابتة والتنظيمات كانت شبه معدومة وليس هناك برنامج محدد، بل حتى الأهداف كانت غامضة إلى حد كبير.

2 - من أبرز رواد النضال السياسي 1830 – 1900 :

أ- حمدان بن عثمان خوجة: 1773- 1840م أو 1842م[1]:

يعتبر أول من استعمل عبارة " الجزائر للجزائريين "، ويعد الشخصية الجزائرية الوحيدة التي تمتعت بثقافة وإطلاع واسعين جدا[2]، والذي ترك عددا من الوثائق السياسية الهامة حول أحداث الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي للبلاد، فكان من كبراء وأغنياء وعلماء وتجار مدينة الجزائر.

قدّم في 03 جوان 1833م عريضة إلى المارشال **سولت (soult)** وزير الحربية الفرنسي، بسط له في ثمانية عشر بندا شكايات الشعب الجزائري.

وقد حرر أيضا رسائل إلى السلطان العثماني قد أثرت على السياسة العثمانية تأثيرا مباشرا، حيث دفعت السلطان **محمود الثاني** إلى القيام بفعاليات سياسية لمحاولة استرجاع الجزائر، ومن بينها رسالة حررت بباريس 16 أوت 1833م.

بعث بنسخة من كتابه المرآة ومذكرة طويلة ورسالة إلى أعضاء اللجنة الإفريقية يوم 26 أكتوبر 1833م، كما استدعي ومثل أمام هذه اللجنة في مداولاتها حول تقرير مصير الجزائر في جلستها الـ 14 بتاريخ 23 جانفي 1834م.

كما راسل الملك الفرنسي **لويس فيليب** بتاريخ 19 جوان 1835م، وله مراسلة مع أحمد باي بتاريخ 19 فيفري 1840م، وراسله **الأمير عبد القادر** برسالة مؤرخة في 10 ديسمبر 1841م.

1- تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تاريخ ثابت ومتفق عليه لوفاة حمدان خوجة، فقد اختلفت المصادر التاريخية بين هاذين التاريخين، واستمرت المراسلات مع هذا المناضل إلى نهاية سنة 1841م، كرسالة الأمير عبد القادر المؤرخة بتاريخ 10 ديسمبر 1841م!

2- كان حمدان خوجة يجيد اللغتين العربية والتركية كتابة، ويتكلم الفرنسية والانجليزية بطلاقة.

من أهم مؤلفاته[3] كتاب " **المرآة** " الذي ظهر في باريس في أكتوبر 1833م بعنوان:

Aperçu historique et statistique sur la Régence d'Alger

أي (**لمحة تاريخية واحصائية حول إيالة الجزائر**)، والذي اعتبرته فرنسا وثيقة خطيرة تهدد الوجود الفرنسي في الجزائر، واعتبرت **حمدان خوجة** المحرض الأول على الفتن في الجزائر.

ب- **المفتي الحنفي محمد ابن العنابي**(1775 – 1850م): ألّف في مصر سنة 1826م كتابه " **السعي المحمود في نظام الجنود** "، يدعو فيه للنهوض الإسلامي وضرورة تقليد الغرب في العلوم والتكنولوجيا وإدخال النظم الأوروبية الحديثة في الجيوش الإسلامية، كما كتب سلسلة من الرسائل إلى الجنرال **كلوزيل** يذكره فيها بنصوص الاتفاق الجزائري الفرنسي وينبهه إلى العواقب التي قد تجر إليها السياسة الفرنسية المتبعة، وقد أرادت السلطات الاستعمارية إبعاده من الجزائر، فاختلقت له سببا وهو تهمة التآمر ضد الدولة بالاتصال بالعرب والقبائل وإثارتهم ضد الفرنسيين، وأنه كان يعمل لصالح عودة الحكم الإسلامي إلى الجزائر، فألقى عليه الجنرال **كلوزيل** القبض وسجنه ثم نفاه إلى الإسكندرية أواخر سنة 1831م.

ج- **أحمد بوضربة:** المتحدث باسم أعيان الجزائر، اتهمه الفرنسيون بأنه كان يرأس **لجنة المغاربة** التي كانت تعمل لصالح استعادة الحكم العثماني في الجزائر، والتي كانت

3- أول مؤلف لحمدان خوجة هو كتاب: "**اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء**"، ثانيا رسالة بعنوان: "**حكمة العارف بوجه ينفع لمسألة ليس في الإمكان أبدع**"، وهي اختصار لبعض أفكار الإمام الغزالي، ثالثا ترجمته لكتاب "**امداد الفتاح**" لمؤلفه حسن الشرنبلاني، من اللغة التركية إلى اللغة العربية، مساهمة منه لتوضيح المذهب الحنفي للجالية التركية في الجزائر، ورابعا كتاب "**المرآة**".

على اتصال مستمر مع الداي حسين المخلوع وبإثارة القلق والتآمر ضد الفرنسيين، فنفاه روفيغو سنة 1832م إلى مرسيليا. وقد مثل **بوضربة** أمام اللجنة الافريقية (7 جويلية 1833م) وقدم مذكرته ناقدا للأوضاع ولكنه قابل لها مقترحا وحلولا عملية في إطار التعاون الفرنسي الجزائري، والمذكرة مقسمة إلى سبعة فصول تضم عناوين مثل التنظيم البلدي وتطبيق القضاء والعدل والتنظيمات الخاصة بالمناطق الداخلية وإدارة المؤسسات الخيرية، وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن **بوضربة** كان يعمل في مدينة الجزائر لحساب الأمير عبد القادر سنوات 1834 – 1835م، وتوفي في المغرب الأقصى.

خاتمة:

وخلاصة القول أن حضر الجزائر قد وضعوا حجر الأساس للنضال السياسي وتولوا قيادة الصراع السياسي مع السلطات الاستعمارية بصورة افرادية وبصورة منعزلة عن القيادات العسكرية في الأقاليم، فكان الطابع العام للنضال السياسي فرديا، وقد أسهمت الإدارة الفرنسية بتعزيز هذه الفردية لإضعاف كل تكتل سياسي، وكان **حمدان خوجة** النموذج الأمثل لهذا النضال السياسي.

قائمة المصادر والمراجع:

1 – حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري.
2 – عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 – 1871.**
3 – سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1 و2.
4 – سعد الله أبو القاسم، **رائد التجديد الإسلامي، محمد بن العنابي.**
5 – محمد الطيب عقاب، **حمدان خوجة رائد التجديد الإسلامي.**

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

المحاضرة الثانية: من أعلام النضال السياسي في الجزائر خلال القرن العشرين

أولا: الأمير خالد الهاشمي الجزائري:

1- المولد والنشأة: ولد خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر بدمشق في 20 فيفري 1875م، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه، واصل دراسته في ثانوية لويس الأكبر بباريس (1885- 1893)، رجعت عائلته إلى الجزائر سنة 1892م، انضم إلى الكلية الحربية الفرنسية **سان سير**(**saint- cyr**)(1893- 1897) وتخرج منها برتبة ملازم.

في سنة 1904م بدأ خدمته العسكرية في كتيبة الصبايحية، وفي سنة 1907م استدعيت كتيبته للعمل في المغرب الاقصى، وتمت ترقيته إلى نقيب في سنة 1908.

في سنة 1908م كان موقف الأمير خالد من الصراع القائم في المغرب بين السلطان عبد العزيز وأخيه السلطان عبد الحفيظ ضد رغبة الفرنسيين الذين يدعمون عبد الحفيظ الذي نجح في خلع السلطان، وأمام هذه التطورات قوبلت استقالة خالد في شكل اجازة مفتوحة لمدة 3 سنوات ابتداء من 1913م، وذلك بعد إصابته بمرض السل الرئوي، وكانت هذه الفرصة السانحة لانتقاله للعمل السياسي[1].

في سنة 1913 تمكن قادة حركة الشبان الجزائريين (الشباب الجزائري أو الجزائر الفتاة) من التحالف مع الامير خالد، فأرسلته إلى باريس ليلقي محاضرات حول أوضاع الجزائريين المزرية ويطالب بإدخال اصلاحات سياسية لصالحهم[2]، وعندما تسلم مسئول الاعلام فيها، كان له دور ايجابي في تشكيل **الاتحاد الفرنسي – الأنديجيني (l'union franco- indigène)** يوم 02 أفريل 1914م.

تأثر الأمير خالد بثورة عمه الأمير عبد المالك[3] في المغرب الأقصى التي دامت من 1915 إلى 1924م ضد الاحتلال الفرنسي، وتذكر المصادر أنه كان على تعاون معه[1].

---

1 – للاطلاع أكثر عن نشأة الأمير خالد، ينظر: بسام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**.

2- للاطلاع على مقتطف من محاضرة الأمير خالد في باريس في ديسمبر 1913م، ينظر محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين**، الصفحة 245 وما بعدها.

3 – في سنة 1903م سافر عبد المالك إلى الجزائر حيث التحق بثورة الشيخ بوعمامة، ثم انضم إلى السلطان المغربي عبد العزيز في نزاعه مع عبد الحفيظ المدعوم من طرف فرنسا، اتصل به سفير ألمانيا في مدريد وطلب منه التحالف مع ألمانيا ضد فرنسا فاتفق معه على العمل=

في سنة 1917م شارك الأمير خالد مع إخوانه التونسيين في مؤتمر رابطة حقوق الانسان بباريس مطالبا بحق الجزائريين والتونسيين في التمثيل في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ دون التخلي عن الهوية العربية الاسلامية[2]. كما كان على تواصل وثيق مع زعماء الاصلاح في تونس وعلى رأسهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الدستوري التونسي، عن طريق المهاجرين الجزائريين أمثال إبراهيم اطفيش الذي أرسله الثعالبي 03 مرات إلى الجزائر لملاقاة خالد ليعرض عليه اتحاد حركته مع حزب الدستور وتوحيد الجهاد، وحسب عبد الرحمان ابن العقون[3] فإن الأمير خالد كتب رسالة إلى إخوانه التونسيين في فيفري 1920م أكد لهم فيها عدم جدوى شروط (مبادئ) الرئيس " **ويلسن** "، وحثهم على الاعتماد على النفس بالكفاح والمثابرة والجهاد، واقترح عليهم إنشاء حركة سياسية تسمى **الحزب الحر الدستوري التونسي**، كما وجه خالد رسالة توبيخ إلى المحامي التونسي حسن قلاتي بعد انشقاقه عن الحزب الدستوري وتأسيسه للحزب الإصلاحي سنة 1921م.

وكرد على قانون اصلاحات 04 فيفري 1919م الذي أعطى بعض الحقوق للجزائريين بشرط التنازل عن قوانين الشريعة الاسلامية، كتب خالد مقالا في جريدة الأخبار عارض فيه فكرة التجنيس، ومبدأ الاندماج الذي نادى به ممثلو النخبة.

لقد مثلت الانتخابات البلدية بالعاصمة في أواخر 1919م نقطة انطلاق جديدة في تاريخ الحركة الوطنية، حيث انقسمت جماعة النخبة إلى اندماجيين(الحزب الليبرالي) بزعامة الدكتور ابن التهامي، والى جماعة المساواة (حزب الاصلاح) داخل الاحوال الشخصية للجزائريين بزعامة الامير خالد. وقد ساعد هذا الانقسام اكثر في بروز شخصية الامير الذي فاز على حساب الدكتور ابن التهامي ب940 مقابل 340

وفي يوم الجمعة 23 ماي 1919م قدم وفد جزائري من 5 أعضاء برئاسة الأمير خالد إلى باريس، واتصلوا باللجنة الأمريكية المفاوضة على السلام، وتقدموا بعريضة إلى الملازم جورج نوبل، وقد امتنعوا

= معا بمساعدة الخلافة العثمانية على طرد فرنسا من المغرب والجزائر، اندلعت الحرب بين الأميرين الخطابي المتحالف مع الفرنسيين وعبد المالك المتحالف مع الاسبان.

1 – إضافة إلى الأمير عبد المالك، فإن عمّ خالد الأمير علي باشا وابن عمه الأمير سعيد وبعض الجزائريين كانوا منتمين إلى اللجنة الاسلامية لاستقلال الجزائر وتونس المنشأة في برلين في شهر جانفي 1916م.

2 – تواصل النضال الموحد بين أعلام المغرب العربي، حيث وجهوا مذكرة اللجنة الجزائرية التونسية إلى مؤتمر السلم العالمي بفرساي وإلى الرئيس الأمريكي بتاريخ 18 جانفي 1919م تتضمن المطالبة بالاستقلال، برئاسة التونسي محمد باش حامبه(حانبة)، رفقة الشيوخ صالح الشريف، محمد الخضر بن الحسين، محمد الشيبي من تونس، والشيوخ محمد مزيان التلمساني، محمد ميراز، حمدان بن علي من الجزائر.

3 – الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936–1945 ج2.

عن توقيع العريضة وعن ذكر أسمائهم خوفا من متابعة السلطات الفرنسية لهم، ما عدا الأمير خالد الذي أعلن اسمه لذلك الضابط.

يعتقد أبو القاسم سعد الله[1] أن العريضة من تحرير الأمير خالد، وهي في 4 صفحات مكتوبة بالفرنسية، وهي تعتبر إدانة للاحتلال الفرنسي وربطا لحاضر المقاومة الجزائرية بماضيها، وفتحا في تطور الشعور الوطني، إذ طالب فيها الوفد تطبيق حق تقرير المصير على الجزائر تحت اشراف عصبة الأمم...

قبل انتخابات نهاية 1919 تمكن الوالي العام بالجزائر **لوفيبور (lefebure)** من خلق التفرقة بين الأمير وحركة الشبان الجزائريين، وذلك بإثارة مسألة ارتباط التجنيس بالتخلي عن الهوية العربية الاسلامية، وانقسم الأعضاء إلى رافضي التخلي عن الهوية كالأمير خالد والحاج موسى والمهندس قايد حمود، والفريق الآخر الذي يحمل الجنسية الفرنسية كالدكتور بن تامي والمحامي بوضربة والأستاذ صوالح.

شارك في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر في نوفمبر 1919 وحقق فوزا بناء على برنامج انتخابي رفض من خلاله التجنس ، واستطاع أن يتفوق على ابن تامي ب 925 صوتا مقابل 332 صوتا، لكن هذا الأخير اغتاظ وتقدم بشكوى للفرنسيين مفادها أن خالد يستعمل نفوذه الديني وبذلك تم إلغاء الانتخابات.

وفي انتخابات المجلس المالي في شهري أفريل وجوان 1920 نال الأمير 7000 صوت بينما تحصل منافسه زروق محي الدين المدعوم من الفرنسيين على 2500 صوت. وفي انتخابات المجالس العامة في 1921م استطاع أن يهزم الدكتور تامزالي بـ 2500 مقابل 256 صوتا.

استقال في 2 ماي من نفس السنة بسبب العراقيل الكبيرة التي واجهته اثناء اداء مهامه من طرف الادارة الفرنسية، وبإلحاح من السياسيين الجزائريين رشح نفسه وفاز في الانتخابات الولائية لشهر جويلية 1921م، وواصل نضاله بتأسيس جريدة الاقدام في 10 سبتمبر 1920م، وجمعية الأخوة الجزائرية في 23 جانفي 1922م[2].

منذ سبتمبر 1922م تعرض خالد إلى حملات شرسة من طرف الصحافة الاستعمارية التي اتهمته بأنه يثير الحرب الأهلية ويحرض على انفصال الجزائر عن فرنسا، وفي فيفري ومارس 1923م أوتهم أيضا بالعمالة لموسكو من أجل إشعال نار الثورة.

---

1 – ينظر: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ج2، ص 51.

2– قرر خالد وجماعته تأسيس هذه الجمعية بعد انفصالهم عن الاندماجيين الذين قبلوا التنازل عن الحالة الشخصية الاسلامية مقابل الشروط التي أقرها قرار 04 فيفري 1919م.

Brik Liman

في مارس 1923م استغل زيارة الرئيس الفرنسي **ميليران(Millerand)** إلى الجزائر، حيث اقتحم الحفل الرسمي بالعاصمة (لأن خالد كان غير مدعو) وجدد إليه مطالب الجزائريين، التي نشرتها جريدة الإقدام في عددها الصادر في 04 أوت 1922م والتي من أهمها: تمثيل الأهالي الجزائريين غير المتجنسين في البرلمان وفي مختلف المجالس الجزائرية- الإلغاء الكامل والنهائي لقانون الأهالي – نشر التعليم – إشراك الأهالي في الأراضي المعدة للاستثمار...اعتبر الفرنسيون الأمير العدو رقم واحد في الجزائر، فقاموا بنفيه في جويلية 1923م إلى مصر.

ولمّا تولت الحكم في فرنسا وزارة يسارية برئاسة رئيس الوزراء الفرنسي **هيريو (herriot)** سنة 1924م، اغتنم الأمير الفرصة، وأرسل برقية من منفاه بالإسكندرية بتاريخ 03 جويلية 1924م أكد فيها من جديد المطالب الأساسية للجزائريين[1]، كما سمحت له هذه الحكومة بالعودة إلى فرنسا.

في فرنسا استطاع خالد أن يغرس فكرة العمل والنضال المغاربي المشترك، فاتصل بالوطنيين، أمثال مصالي الحاج والحاج علي عبد القادر والمحامي المغربي الأستاذ علي، كما تواصل مع الشيوعيين الذين حضروا وأطروا خطاباته، وبتاريخ 12 جويلية 1924م قام مصالي بتنظيم مأدبة احتفاء بالأمير شاركت فيه شخصيات فرنسية، حيث استطاع تنظيم أول اجتماع ألقى من خلاله محاضرة عن وضعية مسلمي الجزائر، ليعاد تنظيم ندوة ثانية من طرف الشيوعيين بتاريخ 19 جويلية 1924م واصل فيها خالد محاضراته، وبحضور ممثل سفير روسيا بباريس الذي ألقى خطابا اتهاميا لاذعا ضد المستعمرين مما استدعى احتجاج فرنسا لدى روسيا.

وحضر أول مؤتمر شمال أفريقي انعقد في باريس يوم 7 ديسمبر 1924م، حضره 150 عضوا يمثلون 75 ألف عامل من المغرب العربي في باريس معظمهم جزائريون، والذي كان مقدمة لإنشاء نجم شمال افريقيا[2]، وكان الهدف من تنظيم هذا المؤتمر النظر في أحوال المغرب العربي السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد تبنى المكتب المغاربي – المنبثق عن المؤتمر – مطالب الأمير خالد في برنامجه السياسي، وبعث خالد والمؤتمرون برقية تهاني وتأييد إلى المغاربة والأمير عبد الكريم الخطابي لنجاحهم في حربهم

---

1 – للاطلاع على نص الرسالة ينظر إلى: عبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر1936-1945** ج1. ص ص 82-83.

2 – تذهب بعض الشهادات من المناضلين المعاصرين للأمير بفرنسا، إلى أن خالد هو من أنشأ جمعية غير مصرح بها أطلق عليها نجم شمال إفريقيا، ينظر: محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)،ج1، ص ص 255 – 256.

ضد إسبانيا، وكذلك إلى الشعبين المصري والتونسي، لذلك قررت حكومة **هريو** اعتقاله بتهمة التعاون مع الخطابي، فسارع بالفرار إلى مصر، وتدخل الإنجليز حتى سلمته الحكومة المصرية إلى قنصلية فرنسا،

وفي شهر أوت 1925م بالإسكندرية حوكم من طرف المحكمة القنصلية الفرنسية، بتهمة حمل جواز سفر مزور، وبمحاولة الهروب من منفاه إلى أوروبا، لذا نفي إلى سوريا. ويذكر بسام العسلي أن خالد كان يحاول التوجه إلى سوريا للمشاركة في الثورة السورية الكبرى(1925-1927م).

تواصل صدى حركة الأمير في الجزائر حتى بعد نفيه، وحسب قول **فيوليت** الذي وصل الجزائر سنة 1924 « وجدت الشغب سائدا في كل مكان تقريبا في البلاد »، كما اعتقلت السلطات الفرنسية فريقا من المناضلين وصفتهم بالمتآمرين وبالمتواطئين مع الحزب الاصلاحي برئاسة المدعو الريغي (قصة أو بعثة الريغي) في ربيع 1925م حيث حوكموا بسنتين سجنا و1000 فرنك غرامة لكل عضو، كما احتجزت السلطات الفرنسية وثائق تحتوي على خطة ثورة في الجزائر، بالتنسيق بين حركة الأمير خالد وثورة الريف بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي في المغرب الأقصى (خطة مفصلة في كتيب يحتوي على 18 درسا، تتمثل في خلق منظمة هجومية قوية تتكون من 7 أقسام أو دوائر و40 خلية منتشرة في كامل الجزائر، وكانت تهدف إلى انشاء جمهورية جزائرية)

بعد عودته لسوريا سنة 1926م كان له نشاط متميز مع الوطنيين السوريين ومع العالم الاسلامي بدعوته الى عقد مؤتمر اسلامي بأفغانستان الدولة الوحيدة المستقلة آنذاك.

لم ينس الجزائريون فضل الأمير خالد في تطور النضال السياسي في الجزائر، فكان من بين مطالب المؤتمر الاسلامي سنة 1936م تكريم الرجال الذين عملوا لخير الجزائر أمثال الأمير خالد.

توفي رحمه الله بدمشق بتاريخ 09 جانفي 1936م.

Brik Liman

ثانيا: أحمد مصالي الحاج:

1- **المولد والنشأة:** ولد أحمد مصالي الحاج يوم 16 ماي 1898 بتلمسان، درس في المدرسة الأهلية الفرنسية بها، أين لاحظ التناقض الكبير بين ما يتلقاه في المدرسة عن الحضارة والعدل الفرنسيين وما يشاهده في الواقع من إهانة واستغلال للجزائريين، فأصبح شديد الغضب يثور لكل صغيرة وكبيرة تمس زملاءه التلاميذ، فلقب بـ (محامي القسم) مما دفع إدارة المدرسة إلى طرده سنة 1916م. كما تلقى تربية دينية في زاوية تابعة للطريقة الدرقاوية بتلمسان، مارس إلى جانب دراسته عدة أعمال: حلاق، اسكافي، بقال، عامل في مصنع للتبغ.

شارك في عدة مظاهرات شعبية ضد قانون التجنيد الاجباري، وكان يستمع لخطب الشيخ جلول شلبي بالجامع الكبير بتلمسان والتي تحرض السكان على رفض هذا القانون وتدعوهم للهجرة إلى البلاد الإسلامية، فهاجرت آلاف العائلات الميسورة الحال إلى المغرب، تونس، تركيا، مصر والشام، وبقيت عائلته في تلمسان لإمكانياتها المحدودة.

استدعي إلى الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي سنة 1918م، فنقل إلى وهران ثم مدينة بوردو بفرنسا، ولحسن حظه أن الحرب على وشك النهاية، لكنه تألم كثيرا لانهزام الدولة العثمانية[1].

2- النشاط السياسي لمصالي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى:

سرح من الخدمة العسكرية في 28 فيفري 1921م وعاد إلى تلمسان، وفي صيف 1922م استطاع أن يحضر خطابا للأمير خالد بمدينة تلمسان تحدث فيه عن الوضع المزري للجزائريين ومطالب حركته، وأمام الاستغلال البشع الذي فرضه أرباب العمل على العمال بالجزائر، إضافة إلى منع السلطات الاستعمارية تأسيس نقابات عمالية، اضطر مصالي إلى الهجرة نحو فرنسا في أكتوبر سنة 1923م لعله يجد ظروفا أفضل للعمل هناك. وفي شهر ديسمبر انخرط في جمعية الأخوة الإسلامية بباريس.

مارس مصالي في فرنسا عدة أعمال، فاشتغل في مصنع للنسيج ثم مصنع صهر الحديد ثم بائع للقبعات، استقبال الزبائن في أحد الفنادق، وأخيرا كبائع متجول لتجارة، وإلى جانب عمله اهتم بتثقيف نفسه من خلال حضوره للمحاضرات في مدرسة اللغات الشرقية وجامعة السوربون، كما كان يطالع بعض الصحف[2] وكتب التاريخ والسياسة والاقتصاد والفكر، كما تأثر بحركة الأمير خالد بعد وصوله إلى فرنسا

---

1 – للاطلاع أكثر على نشأة مصالي، ينظر: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938م، ترجمة محمد المعراجي.

2 – منها جريدة لوباريا الشهرية التابعة لاتحاد ما بين المستعمرات التي كانت منبرا حرا لسكان المستعمرات.

سنة 1924م وبنشاط الوطنيين المغاربة في فرنسا وبتجمعات الشيوعيين تحضيرا لانتخابات 11 ماي 1924م[1].

شارك مصالي في أول مؤتمر شمال إفريقي بباريس (7 ديسمبر 1924) رفقة الحاج علي عبد القادر[2] وعمار ايماش ومحمد ابن الأكحل، وانضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1925م بطلب من الحاج علي، فكان له دور بارز ورئيسي في وضع الأسس الأولى لنجم شمال إفريقيا الذي تأسس في مارس 1926م حيث عين مصالي الكاتب العام له، وفي 26 جوان عقد تجمع ترأسه وخطب فيه مصالي، حضره آلاف الجزائريين وبعض الفرنسيين والصحفيين.

كان مصالي المحرك الأساسي لكل نشاط نضالي للنجم، فقد شارك في أول نشاط تمثل في الدعوة إلى تجمع كبير بباريس يوم 14 جويلية 1926م لفضح مناورة الاستعمار في تغطية أعمال القمع التي يقوم بها (نفي الأمير خالد، اعتقال عبد الكريم الخطابي، محاكمة الصحفي التونسي عمر بن غفراش)، وذلك بمناسبة افتتاح مسجد باريس الذي سيدشن من طرف الرئيس الفرنسي آنذاك **كاستون دومرغ** (Gaston Doumergue) والسلطان المغربي مولاي يوسف بن الحسن والباي التونسي محمد الحبيب يوم 15 جويلية... فكان مصالي من بين الخطباء، وفي 26 من نفس الشهر أقام النجم مأدبة لطلبة شمال افريقيا أخذ الكلمة فيها مصالي والشاذلي خير الدين باسم النجم والحبيب بورقيبة باسم رفاقه الطلبة.

مثل مصالي النجم في مؤتمر الشعوب المناهضة للاستعمار الذي انعقد في بروكسل ببلجيكا 10-15 فيفري سنة 1927، والذي شكل منعطفا حاسما في المسار النضالي لمصالي فقدم فيه مطالب النجم الثورية، فقدم خير الله الشاذلي المطالب التونسية وقدم مصالي مطالب المغرب والجزائر[3]، وقد حضرته شخصيات عالمية مثل هوشي منه(الفيتنام) ونهرو(الهند) وسوكارنو(أندونيسيا).

في باريس حاول مصالي استمالة واحتواء جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين« A.E.M.N.A » التي تأسست في باريس في ديسمبر 1927م، وذلك من خلال الاتصال والمشاركة في مؤتمراتها ونشاطاتها المختلفة، وضمت من الجزائر فرحات عباس، مفدي زكريا، قدور ساطور، الطيب العقبي، أحمد

---

[1]– كان اليسار في فرنسا وخاصة الحزب الشيوعي يساندون ثورة الريف في المغرب، ويؤيدون استقلال الشعوب المستعمرة.

[2] – كان منخرطا في الحزب الشيوعي الفرنسي، وكان كغيره من الوطنيين المغاربة الذين يؤمنون بأن السبيل الوحيد للتخلص من الامبريالية هو ضرورة انخراط المغرب العربي في الأممية الثالثة التي تؤيد حق الشعوب في تقرير مصيرها.

[3] – للاطلاع على خطاب مصالي، ينظر: محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا...، ص ص 57 – 60. أو سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج 2 ص 378، أو محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 19 1939م، ص ص 43، 45.

توفيق المدني، محمد البشير الإبراهيمي، ومن تونس الشاذلي خير الدين، الحبيب ثامر، صالح بن يوسف، الهادي نويرة والمنجي سليم، الحبيب تمور، ومن المغرب علال الفاسي، محمد الفاسي، عبد الخالق الطريس، محمد حسن الوزان ...

في جانفي سنة 1930م أرسل مصالي مذكرة إلى الأمين العام لجمعية عصبة الأمم بجنيف، موضحا الأوضاع المزرية التي تعيشها الجزائر، ومنددا بشدة ضد الاحتفال بمئوية احتلال الجزائر.

كما حضر مؤتمر الحركة الشيوعية العالمية المنعقد في موسكو سنة 1930، وكان ضيف شرف جمعية الطلبة في مؤتمرها الثالث من 26 الى 29 ديسمبر 1933م بباريس، حيث أعلن عن اختتام المؤتمر بتوجيه نداء حار من أجل استقلال شمال إفريقيا قائلا:« **نريد الاستقلال وسنأخذه، لدينا إيمانا ثوريا بهذا المسعى... أحداث جد خطيرة تحضّر في أوروبا، لا يمكن أن نكون الكباش التي تساق إلى المذبح** ». وقد شارك علال الفاسي الذي كان منفيا إثر حوادث جامع القرويين

وفي جويلية 1934 قرر تعديل اسم النجم وأطلق عليه **نجم شمال إفريقيا المجيد**"، وبسببه اعتقل في نوفمبر 1934 بتهمة إعادة تنظيم حزب تم حله من طرف السلطات، وتم إصدار حكم نهائي في 24 جانفي 1935 بسجنه في سجن" **لاسانتي**" **(Prison de la Santé) بباريس** ستة أشهر و غرامة حوالي 200 فرنك، وفي أثناء تواجده بالسجن عمل على مواصلة نشاطه السياسي، ففي6 فيفري 1935 أصدر قرارا بإنشاء حزب جديد يحمل اسم " **الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا** ".

أطلق سراح مصالي الحاج في 01 ماي 1935 ولكنه سرعان ما استأنف نضاله السياسي تحت شعار حزبه الأصلي" **نجم شمال إفريقيا**". وتفاديا للاعتقال قرر مصالي أن يلجأ إلى جنيف بسويسرا في ديسمبر 1935، حيث يوجد الأمير **شكيب أرسلان** (رئيس لجنة سوريا– فلسطين) الذي كان في اتصال معه وترك قيادة الحزب لمساعديه، وتواصل مع شخصيات سورية ممثلة للوفد المفاوض مع فرنسا من أجل رفع الوصاية عن سوريا.

بمناسبة أحداث قسنطينة 5 – 11 أوت 1934م عقد قادة النجم ومن بينهم مصالي اجتماعا يوم 19 أوت بباريس حضره أكثر من 3500 شخص، كما حضر مصالي ممثلا عن النجم المؤتمر الإسلامي الأوربي المنعقد في 12سبتمبر 1935 بجنيف برئاسة شكيب أرسلان، وشارك سنة 1936 في فعاليات المؤتمر الاسلامي الجزائري (7 جوان 1936) بعد عودة الوفد المفاوض من باريس، حيث انتقل من

باريس الى الجزائر يوم 2 أوت 1936م، وتكلم باسم النجم بعد نفي دام 12 سنة، وقد أيد جميع مطالب المؤتمر ماعدا إلحاق الجزائر بفرنسا[1].

لقد مثلت سنة 1936 البداية الحقيقية لانتقال النجم من فرنسا الى الجزائر، خاصة بعد النجاحات التي حققها مصالي من خلال رفضه لمشروع بلوم فيوليت وإصراره على المطالبة بالاستقلال وتوسيع نشاطه على الصعيد الوطني، مما أدى إلى تحريك الرأي العام ضده، فصدر مرسوم من طرف الجبهة الشعبية يقضي بحل النجم في 26 جانفي 1937م.

هذا ونشير إلى أن نشاط جمعية الطلبة قد تجاوز مرحلة عقد المؤتمرات والنشاطات الإعلامية إلى تنظيم اجتماعات مغاربية خاصة مثل ما حدث في باريس بفرنسا يوم 22 فيفري 1937عندما نظمت جمعية الطلبة اجتماعا على شكل مأدبة ترأسها شكيب أرسلان وحضرها كل من مصالي الحاج رئيس حزب النجم عن الجزائر والسيد الحبيب بورقيبة الذي كان يشغل منصب الكاتب العام للحزب الدستوري الحر الجديد عن تونس والسيد محمد الخلصي ممثلا للجنة العمل المغربية عن المغرب الأقصى، وكانت هذه محطة هامة من محطات التقارب والتضامن المغاربي.

في يوم 11مارس 1937 أعلن مصالي الحاج رسميا "**بنانتيير**" **(Nanterre)** عن تأسيس حزب جديد هو "**حزب الشعب الجزائري** "،

وخلال الاحتفالات بالعيد الوطني الفرنسي بمدينة الجزائر في 14جويلية 1937م، دعا إلى مظاهرات وتجمعات رفع خلالها العلم الجزائري الذي صنعته زوجته ايميلي بوسكان[2]، فتم اعتقاله في 27أوت 1937رفقة جماعة من مناضلي الحزب، ولم يفرج عنه إلا في 27 أوت 1939م.

حل حزب الشعب يوم 29 سبتمبر 1939م، واعتقل مصالي في 4 أكتوبر 1939 بسبب اتخاذه موقفا معاديا ضد فرنسا عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، وقوله في جريدة البرلمان الجزائري: « إن الجزائر ليست ملحقة بفرنسا»، وصدر في حقه حكما بالسجن 16 عاما مع الأعمال الشاقة، ونقل إلى سجن لامبيز بباتنة.

---

[1] – نص الخطبة موجود في: سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 263.

2 – ارتبط بها مصالي منذ ربيع 1924م، وقد ساندته في نضاله.

3- نضاله ومواقفه بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية:

كان موقف مصالي بالنسبة لبيان الشعب الجزائري التأييد بعد لقائه بفرحات عباس، وبعد السماح له بزيارة سطيف يوم 26 أفريل 1943 اين التقى بعباس والابراهيمي، ثم اعتقاله ونقله في 10 ديسمبر 1943 إلى عين صالح ثم تقرر نقله الى قصر الشلالة بتيارت في 4 جانفي 1944.

كما ساند تأسيس حركة أحباب البيان والحرية وأمر مناضليه بالانضمام إليها، ونتيجة لتصاعد نضال أعضاء حزب الشعب الذين أثروا في حركة أحباب البيان التي عقدت مؤتمرا مطلع أفريل 1945 كان من بين مطالبه تأسيس حكومة جزائرية ذات سيادة، كما صوت على إطلاق صراح مصالي، أبعد من منفاه بالقليعة إلى برازفيل بالكونغو في 23 أفريل 1945م.

بالنسبة لأحداث 8 ماي 1945 وبالرغم من أن المتظاهرين كانوا يطالبون بإطلاق سراح مصالي، إلا أنه لم يكن مقتنعا بما جرى وقد عاتب محمد الأمين دباغين على ذلك.

بعد إصدار قرار العفو العام حل مصالي بالجزائر يوم 13 أكتوبر 1946م، وأعلن رسميا عن تأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 2 نوفمبر 1946م التي شاركت في الانتخابات البرلمانية في العاشر نوفمبر من نفس السنة وحقق مصالي نجاحا بـ 5 مقاعد.

وأثناء المؤتمر الاستثنائي للحركة ما بين 15 و16 فيفري 1947 وافق مصالي على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا، و تكوينهم سياسيا.

بعث مصالي الحاج مذكرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة في ديسمبر 1948م وهي تقرير شامل جاء تحت عنوان:" **مائة وثماني عشر سنة من الاستعمار**".

في سنة 1951م نشرت رسالة للزعيم مصالي الحاج رئيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تحت عنوان: " **إلى الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها** " يعبر فيها عن شدة سروره لرؤية الجبهة تتشكل في الجزائر، ويدعو إلى توسيعها وإنشاء جبهة مغاربية بمشاركة المغاربة والتونسيين[1].

و في خضم الاحداث التي جرت بتونس اواخر 1951 وبداية 1952 اضراب عام، اغتيالات حرب عصابات...بهذه المناسبة أرسل الزعيم مصالي الحاج رسالتين إلى الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف عبر فيهما باسم الشعب الجزائري عن تضامنه مع الشعب التونسي وقادته المناضلين. وبهذه المناسبة قام بعقد

1 - جريدة المنار الجزائرية، السنة الأولى ، العدد 15، 7أوت 1951م، ص 2.

لقاء جمع فيه الأحزاب المغاربية في اجتماع بمقر إقامته في "**شانسي** " (Chancy) بباريس وذلك يوم 28 جانفي 1952م، وقد صدر عن اللقاء المطالبة بتدخل الامم المتحدة وايقاف الاعتداء الفرنسي والافراج عن المعتقلين

في أكتوبر سنة 1951 وبعد أداء فريضة الحج زار الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي في القاهرة، وكانت بينهما لقاءات كثيرة من أجل دراسة أوضاع البلدان المغاربية والعربية عامة.

وقد مثل مصالي الحركة الوطنية لدى هيئة الأمم المتحدة أثناء انعقاد الدورة السادسة بباريس بين نوفمبر 1951 وفيفري 1952 أين توجه إلى فرنسا بأمر من الأمين العام للجامعة العربية. وبعد عودته إلى الجزائر تضايقت السلطات الفرنسية من خطبه الثورية، وقامت بالقبض عليه ونفيه إلى فرنسا في 14ماي1952.

أما بالنسبة لأزمات حركة الانتصار، فكان مصالي طرفا رئيسيا في أزمة الأمين دباغين الذي رفع شعار " **من انتخب كفر** "، وعارض دعوة مصالي الدخول في الانتخابات، وأمام فشل التفاوض معه تم اقصاءه في 2 ديسمبر 1949م. لكن بالنسبة للازمة البربرية فإنه يلقى بالمسؤولية على المناضلين أحمد بودة والأمين دباغين و اتهمهما أنهما سبب هذه الازمة لتحقيق غاياتهما، و اعتبر هذه القضية مؤامرة.

وافق مصالي من منفاه بفرنسا على انعقاد المؤتمر الثاني لحركة الانتصار من 4 إلى 6 أفريل 1953م بالعاصمة، والذي مثل بداية الخلاف العلني والصراع بين الفريقين داخل الحركة.

وامام انسداد محاولات الصلح، طالب مصالي بانعقاد مؤتمر هورنو (Hornu) ببلجيكا من 14 إلى 16 جويلية 1954م، و سجل التقرير الذي أرسله مصالي الحاج إلى المؤتمر قطيعة نهائية مع اللجنة المركزية، كما اسند المؤتمر رئاسة الحزب مدى الحياة للحاج مصالي... وبعد شهر قام المركزيون بعقد مؤتمر استثنائي مضاد في العاصمة الجزائر من 13-16 أوت 1954م أسفر عنه قرارات ضد مصالي الحاج.

و على إثر اندلاع الثورة الجزائرية تمّ نقل مصالي الحاج من منفاه بفرنسا من مدينة **نيور (Niort)** إلى مدينة **صابل دولون**(Les Sables d'Olonne) المطلة على المحيط الأطلسي يوم 20 نوفمبر 1954م.

رفض مصالي التعاون والاتحاد مع اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وكان يؤمن بأن الثورة لا تقوم إلا بأمره وتحت إشرافه، وقام مصالي بتأسيس الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) أواخر ديسمبر 1954م

كحزب معادي لجبهة التحرير، وأسس جيش تحرير الشعب الجزائري في ماي 1955 بقيادة محمد بلونيس الذي كان سببا في سقوط ضحايا جزائريين.

توفي مصالي في الثالث جوان 1974 بالمنفى بأحد مستشفيات باريس، ودفن بمدينة تلمسان يوم 6 جوان من نفس السنة.

المصادر والمراجع المعتمدة:

1) مذكرات مصالي الحاج 1898-1938م، ترجمة محمد المعراجي.
2) عبد الرحمان ابن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945م، ج1،ج2.
3) محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 19 1939م.
4) محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا.
5) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين.
6) محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)،ج1.
7) جريدة المنار الجزائرية، السنة الأولى ، العدد 15، 7أوت 1951م.
8) بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري.
9) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ج2.
10) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، ج3.

Brik Liman

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

المحاضرة الثالثة: من أعلام النضال السياسي في تونس

أولا: الحبيب بورقيبة:

ولد الحبيب بورقيبة[1] يوم 3 أوت 1903م، في حي الطرابلسية بمدينة المنستير الساحلية، التحق في سنة 1907م بالمدرسة الصادقية[2]، حيث تحصل على شهادة الابتدائية في العام الذي توفيت فيه أمه سنة 1913م، واصل الدراسة في معهد كارنو(Carnot)[3]. انتقل سنة 1924م إلى باريس لمواصلة دراسته أين تحصل سنة 1927م على شهادة الليسانس في الحقوق بجامعة السوربون، وديبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية من المدرسة الحرة للعلوم السياسية، وهناك تأثر بفكر الأديب الفرنسي فيكتور " هيجو "(Hugo)، وبالفيلسوف الفرنسي " جوزيف ارنست رينان " (Renan) الذي كان كتابه " أصول المسيحية " من الكتب المفضلة عند بورقيبة، كما تأثر بكمال أتاتورك الذي ألغى الخلافة الإسلامية في تركيا سنة 1924م.

في سنة 1925م بباريس تعرف على " ماتيلد لوفرا " (Mathilde lefras) أرملة عسكري فرنسي توفي خلال الحرب العالمية الأولى، والتي أصبحت تسمى " **مفيدة بورقيبة** "، وهي تكبره 12 سنة (من مواليد 1890م) وأنجب منها ولده الوحيد " الحبيب الابن " سنة 1927م[4]، وربما لهذه الزيجة الدافع الأكبر لفرنسا على اختيار بورقيبة كمحاور مناسب لمستقبل العلاقات بين فرنسا وتونس.

رغم وجوده بفرنسا إلا أنه لم ينخرط في نجم شمال إفريقيا، كما فعل بعض رفاقه من الطلبة التونسيين الذين انضموا إلى النجم أمثال الطاهر صفر، البحري قيقة، والطيب دبابي، ويعود السبب في ذلك إلى ابتعاده عن الشيوعيين ونبذه لأطروحاتهم، زيادة إلى ارتباطه بـ " ماتيلد " التي عزلته عن رفاقه وعن الانشغال بقضايا تلك الفترة.

في تونس اشتغل بورقيبة بالمحاماة والصحافة، فأصدر ورفاقه صحيفة "العمل التونسي" سنة 1932م، وأبدى جماعة العمل (محمود الماطري والأخوين الحبيب ومحمد بورقيبة والطاهر صفر والبحري قيقة) قدرة فائقة على تعبئة الرأي العام ضدّ قضيّة التجنيس، كما حرضوا على المظاهرات التي شهدتها البلاد سنة 1933م، فوقع انتخابها ضمن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري خلال **مؤتمر نهج الجبل** بتونس في 12 و13 ماي 1933م.

---

1 – تعددت الروايات واختلفت حول أصول عائلة بورقيبة، فالحبيب بورقيبة يذكر بأن أصوله الليبية، وغيره يرجح الأصول الألبانية لهذه العائلة، لأن كلمة بورقيبة (Bourguiba) في اللغة الألبانية تعني الأسير، وثمة من يعتقد أنه أصوله من منطقة سالونيك اليونانية وأنه يهودي.

2 – أسسها خير الدين التونسي سنة 1875م.

3 – نسبة لرابع رئيس للجمهورية الفرنسية الثالثة، تأسس سنة 1882م بالعاصمة تونس.

4– بعد انتصابه رئيسا للجمهورية التونسية طلق الأولى سنة 1961م وتزوج بالسيدة وسيلة بن عمار سنة 1962م.

في سبتمبر 1933م قاد بورقيبة وفدا من أعيان المنستير لمقابلة الباي، احتجاجا على أعمال العنف التي رافقت رفض الأهالي دفن أحد المتجنسين في المقبرة الإسلامية، لكنه تعرض للتوبيخ من طرف الهيئة القيادية للحزب الدستوري لعدم استشارتها، فقدم بورقيبة استقالته، وتزامن ذلك مع طرد البحري قيقة بناء على أنه أذاع أسرارا من شأنها إذا أذيعت أن تضر بمصالح الحزب والأمة، فاستغلت جماعة العمل التونسي هاتين الحادثتين، وسعت لانعقاد مؤتمر استثنائي في قصر هلال توج بتكوين الديوان السياسي وحل اللجنة التنفيذية يوم 02 مارس 1934م، فردت عليه القيادة القديمة بعقد مؤتمر نهج غرنوطة يوم 27 أفريل 1934م تقرر خلاله طرد المنشقين من الحزب، وبذلك تمت القطيعة الرسمية بين التشكيلتين الدستوريتين القديمة والجديدة.

ولما تمّ اعتقال بورقيبة ونفيه إلى برج القصيرة (برج البوف) بالجنوب التونسي بموجب أمر 03 سبتمبر 1934م، أمضى رسالتي اعتذار لفرنسا بعد تهديدات الجنرال آزان (ASAN)، الأولى بتاريخ 15 أفريل 1935م، والثانية بتاريخ 10 جويلية 1935م، كما وجّه في جانفي 1936م رسالة إلى المقيم العام الفرنسي بتونس مارسال بيروطون **(Marcel Peyrouton)** ينفي فيها نيته القيام بأي محاولة لمقاومة فرنسا.

انزعج بورقيبة من شعبية الشيخ عبد العزيز الثعالبي بعد عودته إلى تونس في جويلية 1937م، فحاول تهميشه، وأحبط محاولات الصلح التي سعى إليها الشيخ بين الحزبين القديم والجديد، وعمد إلى إثارة الفتن في التجمعات التي كان يعقدها الثعالبي ومؤيدوه، وقد أسفرت عن مجابهات ذهب ضحيتها قتلى وجرحى من التونسيين.

وفي نوفمبر 1937م وأثناء المؤتمر الثاني للحزب الجديد عبر بورقيبة بوضوح عن توجهه واستراتيجيته حيث قال:« **إن الاستقلال لن يتحقق إلا بثلاث طرق، وتتمثل الأولى في ثورة شعبية عنيفة عارمة تقضي على الحماية، والثانية في هزيمة فرنسا في حربها ضد دولة أخرى، أما الثالثة فتنطوي على حل سلمي يتم على مراحل بمساعدة فرنسا نفسها وتحت إشرافها، وإن اختلال توازن القوى بين الشعب التونسي وفرنسا يلغي أي حظ في انتصار شعبي، كما أن هزيمة عسكرية فرنسية على يد دولة أخرى لن تساعد عملية الاستقلال بل تسقطنا بين مخالب استعمار جديد، فلا مجال إذا للخلاص إلا بالطرق السلمية[1] وتحت رعاية فرنسا**».

ويذكر المناضل الدستوري علي المعاوي أن الحبيب بورقيبة تمارض ولم يشارك في مظاهرات أفريل 1938م، وأنه لمّا أخبره باستشهاد 04 من المتظاهرين، ردّ قائلا: « **هذا باهي ياسر**»، بل لم يهتم بأخبار من ألقي عليهم القبض أمثال صالح بن يوسف الذي اعتقل يوم 06 أفريل، وبعد اعتقاله في نهاية الأحداث بعث بورقيبة برسالة إلى محاميه يتبرأ فيها من الأحداث.

حاولت قوات المحور كسب واحتواء زعماء الحركة الوطنية التونسية، فبادرت بإطلاق سراحهم من سجون فرنسا على دفعتين، الأولى يتقدمها صالح بن يوسف وصلت تونس يوم 26 فيفري 1943م، والثانية يوم 09 أفريل 1943م يتقدمها الحبيب بورقيبة، لكن المواقف كانت بين مؤيد ومعارض، فالحبيب بورقيبة كان مؤيدا للحلفاء، أما محمد المنصف باي فقد عزل ونفي إلى الأغواط والحبيب ثامر والرشيد إدريس حكم عليهما بالإعدام غيابيا بسبب ولائهم للمحور، وفي 26 أفريل 1945م وصل بورقيبة إلى القاهرة لكسب تأييد ومساندة الدول العربية، وصادف ذلك تأسيس جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945م ومنظمة الأمم المتحدة في 24 أكتوبر 1945م.

---

[1] – دعّم هذا التوجه فيما بعد الملك عبد العزيز بن سعود لما أوصى بورقيبة عند إقامته بالسعودية سنة 1948م باعتماد سياسة المراحل وتجنب المواجهة وحماية الطاقات المناضلة، لذا فضل مسايرة فرنسا وعدم مجابهتها متبعا سياسة " خذ وطالب بالمزيد ".

وهناك وخلال الفترة (45- 1949م) برز خلاف حاد بين بورقيبة وبقية العناصر التونسية التي يتزعمها الحبيب ثامر ويوسف الرويسي، بسبب انفراد بورقيبة بالرأي وفي التصرف دون رقابة في الموارد المالية للحزب، فتصدى ثامر ومجموعته لبورقيبة للحد من سيطرته ونزعته الانفرادية، كما تعرض لحملة تشهير شرسة على أعمدة جرائد المرآة والأسبوع التونسيتين وجريدة الحوادث المصرية، خاصة بعد وصول المناضل الصحفي محمد محي الدين القليبي إلى القاهرة سنة 1948م الذي نعت بورقيبة بالخيانة وبإثارة الفتنة بتصديه للحزب القديم واصفا إياه بالكذب والاستبداد، فوجدت هذه الحملة صداها لدى المشارقة الذين ارتابوا من سلوكات بورقيبة، فانعكس هذا الخلاف على علاقات بورقيبة كأمين عام لمكتب المغرب العربي بالإخوة المغاربة، خاصة علال الفاسي، عبد المجيد بن جلون، والأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي[1] الذي قرر سنة 1948م طرد بورقيبة من هيئة المكتب واتهمه بالاستحواذ على أموال جمعها باسمه.

وأمام هذا الوضع وجد الحبيب بورقيبة نفسه معزولا وطنيا ومغاربيا، وللخروج من أزمته لم يجد غير المصالحة مع فرنسا، فهو مستعد للتعامل مع الشيطان كما ذكر في مراسلة مع ابنه " الحبيب الابن" على أن يبقى في جوّ وصفه بالقبر، وتؤكد المصادر أن الحبيب بورقيبة كانت له اتصالات ومراسلات سرية مع " أرمان قيون " (Armand Guillon) المقيم العام السابق بتونس عن طريق ابنه، ومع الخارجية الفرنسية بواسطة " جان بيار سولي " كاتب سفارتها بالقاهرة.

استطاع بورقيبة العودة إلى تونس في سبتمبر 1949م، وسارع إلى إقصاء بعض أعضاء الديوان السياسي المنبثق عن **مؤتمر دار سليم** يوم 17 أكتوبر 1948م والمحسوبين لصالح بن يوسف، فعزل الشيخين الفاضل بن عاشور والشاذلي بالقاضي، كما أقصى المناضل سليمان بن سليمان سنة 1950م، واغتنم وفاة الحبيب ثامر[2] ليشكل نخبة موالية له في مكتب المغرب العربي بالقاهرة، كما أعلن منذ 17 ديسمبر 1950م بأنه يؤيد انضمام تونس إلى الاتحاد الفرنسي ولكن بعد الإعلان عن استقلالها.

بعد اندلاع الثورة التونسية واعتقال الزعماء الحركة الوطنية التونسية، زار النائب الاشتراكي " آلان سافري " (Alain Savary) بورقيبة في منفاه بجزيرة جالطة التونسية في مارس 1953م، ليمهد نقله إلى جزيرة " ڤروى " (Grois) الفرنسية، وهناك نفى بورقيبة للبعثات الإعلامية الفرنسية صلته وصلة حزبه بالأحداث التي تشهدها تونس من خلال الحوار الذي أجرته معه صحيفة " باري ماتش " (Paris Match) بتاريخ 03 جوان 1954م، وصحيفة " لوموند " (Le Monde) بتاريخ 05 جوان 1954م.

وقد كشف بورقيبة عن شخصيته الحقيقية لما أدلى بحديث لصحيفة " لوموند " (Le Monde) بتاريخ 10 جويلية 1954م يقول: « إن مصلحة فرنسا تقتضي أن تتفاوض مع حزب رجاله عصريون لائكيون، كونتهم هي بنفسها، يحيون بعبقريتها وبثقافتها وبالمبادئ التي علمتهم...»، وفي نوفمبر 1954م أجرى منداس فرانس مقابلة سرية مع بورقيبة، اقترح خلالها بورقيبة: « أنه يضمن له تسليم الثوار لأسلحتهم إذا ضمن له هو سلامتهم، وكفّ الجيش الفرنسي على مطارتهم»، وفي 20 نوفمبر 1954م صدر بيان مشترك حول قضية تسليم سلاح الثوار.

---

1 – لقد أفصح الخطابي عن ارتيابه في شخصية بورقيبة المتقلبة قائلا: « لم نفهم هذا الرجل، فهو يظهر حينا أكثر الوطنيين قسوة على العدو، ويظهر حينا آخر أكبر المتواطئين مع المستعمر !»

2 – أرسل إلى باكستان لحضور مؤتمر الاقتصاد الإسلامي المنعقد بكراتشي في ديسمبر 1949م، وقد توفي في حادث طائرة بمدينة لاهور صحبة رفيقيه أعضاء وفد المغرب العربي إلى المؤتمر وهما علي الحمامي من الجزائر ومحمد بن عبود من المغرب.

في 20 مارس 1956، تم توقيع وثيقة الاستقلال التام وألف بورقيبة أول حكومة بعد الاستقلال، وفي 25 جويلية 1957م قام بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية بخلع الملك محمد الأمين باي وتم اختيار الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية.

مواقف بورقيبة من من الثورة الجزائرية[1]:

يقول بورقيبة متحديا شعور الشعوب العربية: « إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وإن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، إن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة »

وحسب جريدة الصباح التونسية في عددها الصادر يوم 14 ديسمبر 1954م، وضمن حديث أجرته صحيفة " كومبا " الباريسية مع الحبيب بورقيبة الذي أعلن موقفه من الجامعة العربية قائلا: « إني لست منها، ولا هي مني، وإني لا أبالي بنداءاتها ولا بشتائمها».

كان بورقيبة يقول: « إن الجزائر غريقة، ولا يمكن للمرء أن يتشبث بالغريق»، و في خطاب له بجامع الطابع بتونس قال: « إن تونس محمية فرنسية وتنال حريتها واستقلالها عن طريق الأمم المتحدة، أما الجزائر فهي أرض فرنسية»

من خلال ما سبق يظهر جليّا أن موقف بورقيبة من اتحاد المغرب العربي كان متقلبا، فكان من بين الشخصيات التي وقفت عائقا ضد النضال المغاربي المشترك، لأنه يرى وجود هذا الاتحاد يشكل خطرا على مصالحه وطموحاته في الحكم والسلطة بعد الاستقلال، وهذا الموقف يتناسب مع موقف الملك محمد الخامس وحاشيته وخاصة الأمير حسن الثاني. فمسألة وحدة الكفاح عنده مجرد شعارات ترفع في المناسبات، حيث كان يتغنى في خطاباته و تصريحاته بوحدة الكفاح، لكنه عمليا كان يعمل عكس هذا الاتجاه.

وتعزز هذا الموقف بعد صدور بيان مشترك بين منداس فرانس وبورقيبة حول قضية تسليم سلاح الثوار، ثم التوقيع الرسمي على اتفاقيات الاستقلال الذاتي في باريس بتاريخ 03 جوان 1955م، وهكذا تورط بورقيبة في إجهاض مشروع الكفاح المغاربي المشترك. لأنه كان يعمل وفق وجهته القطرية الضيقة من جهة، وكان على علاقة مع المخابرات الفرنسية من جهة ثانية. كما أنه أعلن في مؤتمر صفاقس في نوفمبر 1955م أن الدبلوماسية البورقيبية هي التي حققت الاستقلال الداخلي للبلاد وليست حرب الفلاقة، وبالتالي أنكر وجرّد الثوار من شرف دحر والقوات الفرنسية وتحقيق الاستقلال.

منذ جانفي 1956م دعا بورقيبة قادة الثورة إلى إتباع خطى التجربة التونسية التي أكدت نجاعتها، والتي ستضمن تحقيق أهداف الثورة الجزائرية تدريجيا (مرحليا)، وذلك بقبول الحكم الذاتي، واستطاع التأثير على قيادة الجبهة في الداخل التي تبنت خيار التوجه القطري في العلاقات المغاربية، والذي تكرس بعد إعلان الاستقلال التونسي والمغربي، على عكس الوفد الخارجي الذي بقي متحالفا مع الخيار اليوسفي، وقد استغل الصراع الذي نجم عن قرارات مؤتمر الصومام في ضرب رافضي قرارات الصومام، وإرساء علاقات وطيدة بين نظامه ولجنة التنسيق والتنفيذ، لذا فإنه غير مستبعد تورط بورقيبة في تغذية هذا الصراع....

حاول مساومة قادة الثورة الجزائرية بإظهار تغاضيه على مرور دفعات السلاح المهربة[1] عبر الأراضي التونسية مقابل تكليف الباهي الأدغم رئيس وفد تونس بهيئة الأمم المتحدة ليتحدث باسم الثورة الجزائرية لكي يضع قادة الثورة أمام الأمر الواقع، وبالتالي

1 – للتوسع في مواقف بورقيبة من الثورة الجزائرية، ينظر، عبد الله مقلاتي، صالح لميش، **تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2**،

يستسلمون لمخططاته التي وضعها بالاتفاق مع الإدارتين الفرنسية والأمريكية، لكن جبهة التحرير الوطني أصدرت بيانا أوضحت فيه أنها الجهة الوحيدة التي تتكلم باسم الثورة الجزائرية، الأمر الذي أحرج مواقف بورقيبة وحكومته وجعله يصفهم في حديثه الأسبوعي بالإذاعة التونسية "بالمغالين في التطرف".

في شهر أكتوبر 1956م أعرب كل من بورقيبة ومحمد الخامس في تونس عن تأييدهما لقيام اتحاد مغاربي مرتبط بفرنسا، وحاول رفقة الأمير الحسن الثاني التأثير على قادة الثورة بغرض توقيف القتال، فوضع قادة الثورة بتونس تحت رقابة شديدة من قبل الشرطة التونسية، بل تعدى به الأمر إلى محاربة قادة جيش تحرير المغرب العربي كالسعيد عبد الحي والطالب العربي... وإعدامهم بتونس، وأعلن بورقيبة عن مبادرة ما يسمى بـ "**مجموعة فرنسية لشمال إفريقيا** "، موضحا أن شعوبنا مرتبطة بفرنسا جغرافيا واقتصاديا وثقافيا، وهذا ما عبر عنه علانية في تصريح لصحيفة " ليكسبرس " الفرنسية (L'Express) بتاريخ 20جوان 1957، لكن قادة الثورة الجزائرية رفضوا المبادرة رفضا قاطعا.

كما حاول استغلال حوادث اعتداء القوات الاستعمارية على الأراضي التونسية "ساقية سيدي يوسف " بتاريخ 08 فيفري 1958م لإثارة المشكلة في هيئة الأمم المتحدة بإيعاز من أمريكا، مطالبا بضرورة إرسال قوات دولية لحماية الحدود، وكان هدفه الحقيقي من وراء ذلك هو منع إمداد الثورة الجزائرية بالأسلحة والمساعدات المادية المختلفة التي تتلقاها من مختلف الدول لتدعيم قدراتها[2]، الأمر الذي رفضه بورقيبة لأنه يشكل خطرا على مصالحه وامتيازاته.

سعى بورقيبة إلى توجيه أشغال ندوة تونس (مؤتمر المهدية) المنعقدة من 17 إلى 20 جوان 1958م خدمة لمشروعه الرامي إلى تشكيل مجموعة فرنسية لشمال إفريقيا، حيث جاء في إرسالية من لخضر بن طوبال إلى هواري بومدين بتاريخ 28جوان 1958 يقول فيها: « نشهد خيانة تونسية ومغربية اللتان قررتا اتفاقا مع فرنسا والضغط على جبهة التحرير الوطني بهدف القبول بحل توافقي..». والذي يمثل تراجعا عن مقررات مؤتمر طنجة (27 – 30 أفريل 1958)، فبورقيبة يدعو الجزائريين إلى قبول استقلال مرحلي، وذلك باستقلال الشمال دون الصحراء التي كان يراهن على خيراتها، ومشددا بضرورة إعادة رسم الحدود.

وأمام مبادرات ديغول المغرية، ورغم التحذير المسبق من طرف الجبهة، فإن بورقيبة صادق على اتفاقية 30 جوان 1958 التي تسمح للشركة الفرنسية "سترابسا " (STRAPSA) بتمرير غاز إيجلي[3] عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة، مع العلم أن ليبيا والمغرب رفضتا هذه الاتفاقية.

وواصل بورقيبة مضايقاته، ففي المجال الإعلامي تمّ حجز العدد 28 من جريدة المجاهد بتونس قبل نزوله للسوق، واضطرت حصة صوت الجزائر للتوقف بعد أن أخضعت برامجها للمراقبة، وفي المجال الانساني تمّ منع دخول السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958م، وحجزت كميات ضخمة من الأسلحة شملت 5070 بندقية و2037 رشاش ومدافع وذخيرة.

---

1 – منذ أوائل سنة 1956م شكّل بورقيبة عصابات تونسية عميلة للجيش الفرنسي، مهمتها مطاردة قوافل السلاح الجزائرية عبر الأراضي التونسية، استطاعت قتل عددا من المجاهدين وحجز الكثير من القوافل المحملة بالسلاح

2 – و هو ما حدث مع بعثة الهلال الأحمر المصري التي لاقت العديد من العقبات و المضايقات داخل تونس حيث منعتها السلطات التونسية من زيارة معسكرات اللاجئين الجزائريين و فوجئوا باعتراض سلطات تونس على قيام مصر بالتعامل المباشر مع اللاجئين الجزائريين و إصرارهم على تسلم الهلال الأحمر التونسي المعونة المصرية ليقوموا بتوزيعها على اللاجئين، وكان هدف بورقيبة واضحا من هذه العملية وذلك لإيهام اللاجئين بأن الفضل يرجع لجهوده في جمع الإعانات من الخارج، كما رفض البعثة الطبية المصرية التي أرسلت للإشراف على اللاجئين الجزائريين دون تقديم مبررات لذلك.

3 – وهي منطقة تقع قرب عين أمناس في الجنوب الشرقي الجزائري، بالقرب من الحدود الليبية، اكتشفت فيها أول الآبار البترولية في جانفي 1956.

Brik Liman

وانسياقا وراء مخطط ديغول في فصل الصحراء الجزائرية وجعلها بحرا داخليا مشتركا، أعلن بورقيبة في 11 ديسمبر 1958م أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة[1]، يتوجب على الفرنسيين رسم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 220 كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية التركية سنة 1910م. كما دعا في خطاب له بتاريخ 05 فيفري 1959م الحكومة الفرنسية إلى ضرورة ضمان جزء من الفضاء الصحراوي لفائدة تونس أو جعل الصحراء مرفقا مشاعا بين كل الدول المطلة عليها، وهدد في حالة رفض المقترحين برفع المسألة إلى محكمة العدل الدولية لإنصاف تونس، وبهذا يكون ديغول قد كسب مدافعا متحمسا عن المخطط الفرنسي الذي يدعو إلى الاستغلال المشترك لخيرات الصحراء.

ومن أجل احتواء الثورة الجزائرية وفرض توجهه السياسي عليها وترهيب المعسكر الغربي وفرنسا من خطورة الاحتضان الروسي والصيني للقضية الجزائرية، دعا بورقيبة يوم 07 أكتوبر 1960م إلى مشروع وحدة جزائرية – تونسية، الذي رفضته الحكومة المؤقتة، لأنه لا يحقق أهداف الثورة في الاستقلال التام، وإنما يخفي نوايا قطرية وشخصية لبورقيبة.

تظاهر بورقيبة في لقائه بديغول في رامبواي يوم 27 فيفري 1961م بدفاعه عن القضية الجزائرية، لكن الحقيقة أن اللقاء أفصح عن مطامح بورقيبة المتمثلة في حصول تونس على مكاسب قطرية، كقضية بنزرت وضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية، وبذلك واصل خدمته للمطلب الفرنسي في فصل الصحراء الجزائرية.

ومن أجل أفرقة الصحراء وإشراك الدول المجاورة لها في استثمار بترولها، استضاف بورقيبة بتونس يوم 12 جوان 1961 الرئيس المالي موديبو كايتا، وبإلحاح منه أصدر الرئيسان بلاغا مفاده أن الصحراء جزءا عضويا من الأرض الإفريقية.

تورط الحبيب بورقيبة في اغتيال صالح بن يوسف في ألمانيا يوم 12 أوت 1961م. وفي 7 نوفمبر 1987م قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بإزاحة بورقيبة من الحكم وأعلن نفسه رئيساً جديداً للجمهورية، توفي في 6 أبريل 2000م أين دفن في مسقط رأسه في مدينة المنستير.

ثانيا: صالح بن يوسف:

ولد المناضل صالح بن يوسف يوم 11 أكتوبر 1907م في قرية مغراوة القريبة من مدينة ميدون شرق جزيرة جربة، نشأ في أسرة ثرية، حيث كان جدّه " قاسم " من أعيان وأشهر تجار الجزيرة، وأحد أعضاء مجلس العشرة الذي يجتمع به الباي للنظر في شؤون الإيالة.

التحق أولا بكتّاب القرية أين تعلم المبادئ الأولى في القراءة والكتابة وحفظ نصيبا من القرآن الكريم، وفي سنة 1915م زاول تعليمه الابتدائي بالحاضرة تونس ليتحصل على شهادة التعليم الابتدائي سنة 1922م، ثمّ حضي بتعليم عصري بمعهد كارنو (Carnot) أين تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1929م، غير أن والده سليمان انتدب إليه أحد شيوخ جامع الزيتونة وهو الشيخ محمد مناشو ليشرف على تعليم ابنه اللغة العربية وأصول الأدب والفقه، مما ساهم في صقل شخصيته ونبوغه في الخطابة والبلاغة.

1 – سبق بورقيبة في ذلك المناضل المغربي علال الفاسي الذي أثار منذ مارس 1957م مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب مطالبا الملك بضرورة مفاوضة الفرنسيين لاسترجاع بعض المناطق التابعة للمغرب في الجزائر حسب اعتقادهم.

في سنة 1931م التحق صالح في باريس بجامعة السربون ليتحصل على شهادة الليسانس في الحقوق وعلى شهادة معهد العلوم السياسية في جوان 1934م.

من بين الأحداث التي كان لها تأثير عميق في تكوين شخصيته النضالية " المؤتمر الأفخاريستي[1] " الذي اعتبره العديد من التونسيين تعد وتحد للشعور الديني والتونسي، فاتصل صالح بن يوسف وزملاؤه بالحزب القديم قصد الاستشارة والتحسيس، ودعا إلى تنظيم مظاهرة احتجاجا على المؤتمر، رفعت فيها شعارات وطنية معادية للاستعمار ومدافعة على الدين الإسلامي، وأمام مداهمة قوات الأمن الاستعماري ألقي القبض عليه وعلى منظمي المظاهرة، فكان هذا أول موعد له بمراكز الشرطة الفرنسية وسجونها.

بعد وصوله إلى فرنسا كوّن شعبة دستورية بباريس كان من نشطائها المناضلون سليمان بن سليمان، عبد الرحمان اليعلاوي، الهادي النويرة، كما انظم ونشط ضمن جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين[2] بفرنسا صحبة الشيخ أحمد بن ميلاد، وكان كثير الاحتكاك بالطلبة الجزائريين والمغربيين، فأدرك أهمية التضامن والوحدة بين أقطار المغرب العربي الثلاثة.

عاد إلى تونس في صائفة 1934م بعد انعقاد مؤتمر قصر هلال وانبعاث الحزب الجديد في 02 مارس 1934م، حيث كان معاضدا لسياسته وتوجهاته، وفي حي باب سويقة فتح مكتبا للمحاماة ليصبح مقرا لنشاطه السياسي. وأمام سياسة التصعيد التي تبناها الحزب الجديد الذي دعا إلى المقاطعة الاقتصادية وإلى العصيان والمظاهرات، سارع المقيم العام مارسال بيروطون (Marcel Peyrouton) إلى إصدار أمر 03 سبتمبر 1934م بموجبه تمّ اعتقال ونفي 08 دستوريين جدد على رأسهم الأخوين الحبيب ومحمد بورقيبة ومحمود الماطري، فهبّ صالح بن يوسف لملء الفراغ وإعادة تنظيم الحزب، لكن السلطات الاستعمارية ألقت القبض عليه وعلى بعض أعضاء الحزب الجديد والقديم، وتمّ نفيهم إلى برج القصيرة (برج البوف) بالجنوب التونسي يوم 03 جانفي 1935م.

وفي فترة غياب بورقيبة بالمهجر منذ ربيع 1945م، تسلم بن يوسف مسؤولية قيادة الحزب الجديد، واغتنم أول خلاف بين الباي محمد الأمين والسلطة الاستعمارية ليقود مظاهرة احتجاج على فرنسا ومساندة للعرش، بلغت قصر الباي الذي استقبل الوطنيين وتحاور مع بن يوسف الذي أبلغه أن الشعب التونسي مستعد، ونجح بن يوسف في تبني الباي الذي يمثل الشرعية لمطالب الدستوريين، وفي استقطاب جميع القوى الوطنية، كما بادر بتوحيد النضال النقابي وكان من بين الحاضرين عند انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل بالخلدونية يوم 20 جانفي 1946م تحت إشراف الشيخ الفاضل بن عاشور.

كما حاول تقريب وجهات النظر وتوحيد جهود العائلة الدستورية في الحزبين القديم والجديد، فدعا لانعقاد مؤتمر ليلة القدر " مؤتمر الاستقلال " في 23 أوت 1946م، الذي دعا فيه صراحة بالاستقلال، واقتحمت القوات الاستعمارية المقر وألقت القبض على بن يوسف وجمع من الوطنيين، وكان آخر من يفرج عنه بعد شهر من الإيقاف يوم 23 سبتمبر 1946م.

1- المؤتمر الأفخاريستي : مؤتمر مسيحي كاثوليكي انعقد بتونس ما بين 7 و 13ماي 1930م ، نظمه الفاتيكان وأشرف عليه كبار رجال الكنيسة في أوروبا.

2- عقدت هذه الجمعية مؤتمرها بالخلدونية بتونس من 20 إلى 22 أوت 1931م، وقد شارك من الجزائر اتحاد طلبة إفريقيا الشمالية المسلمين برئاسة فرحات عباس الذي ألقى خطابا بالفرنسية عربه صالح بن يوسف من بعده، وقد مكّن المؤتمر أبناء الأقطار المغاربية من الالتقاء والتعارف وتبادل الآراء في مسائل حيوية.

Brik Limam

ومن أجل أن يستفيد الحزب والعمل الوطني من كل الكفاءات التونسية مهما كان موقعها ومهما بلغت من مستويات التأثير، سعى إلى استقطاب المنظمات الوطنية بتكوين وتوحيد اتحادات وطنية ومهنية لدعم التوجه الوطني، مثل اتحاد النساء التونسيات، المنظمات الشبابية، الاتحاد العام للصناعة والتجارة، الاتحاد العام للفلاحين، ونجح في استقطاب بعض شيوخ جامع الزيتونة إلى حضيرة الحزب وضمهما لتشكيلة الديوان السياسي أمثال الشيخ الفاضل بن عاشور رئيس المعهد الخلدوني الذي أصبح مسرحا للعمل الوطني، والشاذلي بالقاضي، فأضحى الحزب مفتوحا أمام كفاءات شبابية اقتحمت هياكله في المدن والقرى لتبعث دماء جديدة فيه.

هذا الأمر قد أقلق مضاجع البعض من الدستوريين الذين رأوا في هذا التوجه اليوسفي خطرا على مواقعهم في الحزب، كما رأوا أنه يهدد ويقلص الدور الزعاماتي لبورقيبة، فراسلوا بورقيبة ينذرونه بسوء العاقبة وضرورة العودة إلى تونس لأن بن يوسف والمنجي سليم قد استوليا على الحزب في غيابه، أما التوجه البورقيبي فإنه على عكس ذلك لا يريد المنافسة من الباي أو من باقي المنظمات الوطنية.

وبعد عودته من القاهرة ولقائه ببورقيبة هناك، وكردّ على جماعة من أشياع بورقيبة الذين أرادوا عقد اجتماع دون علم الحزب وإذن بن يوسف، فدعا إلى عقد مؤتمر دار سليم يوم 17 أكتوبر 1948م الذي انقسم من خلاله المؤتمرون إلى شعبتين: فريق يمثل الأغلبية أشاد بما أنجزه الحزب في عهد بن يوسف، وفريق آخر أثار موضوع استحواذ بن يوسف على الحزب ومحاولة إقصاء بورقيبة، وبعد التهدئة انتخب أعضاء الديوان السياسي، حيث أسندت رئاسة الحزب إلى بورقيبة بتزكية من بن يوسف، وفاز بن يوسف بالأمانة العامة.

في سبتمبر 1949م عاد بورقيبة إلى تونس باستراتيجية جديدة للعمل الوطني تمثلت في التفاوض مع فرنسا، ورغم اختلاف التوجه اليوسفي عن التوجه البورقيبي، إلا أن بن يوسف آثر تماسك الحزب ووحدة الدستوريين على معارضة بورقيبة، فواصل نشاطه، وكان له الدور الرئيسي في رفض الإصلاحات التي اقترحتها فرنسا على حكومة محمد شنيق التفاوضية والتي تكونت في 17 أوت 1950م، والتي تولى فيها بن يوسف إدارة شؤون وزارة العدل.

بعد أن فشلت تجربة التفاوض مع حكومة شنيق، واندلاع الثورة التونسية في 18 جانفي 1952م تنكرت فرنسا لوعودها وقامت باعتقال العديد من الوطنيين التونسيين من بينهم بورقيبة، وقد صادف أن كان بن يوسف في باريس من أجل تدويل القضية التونسية وعرضها على هيئة الأمم المتحدة، فتمكن من الهروب إلى القاهرة، أين عايش الثورة المصرية سنة 1952م، كما تعرف على القيادات الثورية في مصر من أمثال جمال عبد الناصر، وعلى قادة حركات التحرر في المغرب العربي مثل أحمد بن بلة ومحمد بن عبد الكريم الخطابي.

من القاهرة تابع أحداث الثورة الجزائرية التي انطلقت في الفاتح من نوفمبر، وفي يوم 14 ديسمبر 1954م بعث بتقرير إلى هياكل الحزب بتونس أعرب فيه عن عدم ارتياحه لمبدأ المفاوضات، وهدد في بيان أصدره في مطلع سنة 1955م بالعودة من جديد إلى حمل السلاح، وفي أفريل 1955م حضر مؤتمر باندونغ كممثل للوفد المغاربي، كما استطاع وبالتعاون مع السلطات الليبية والمصرية من فتح معسكر " المزرعة " على الحدود التونسية الليبية، ليكون قاعدة خلفية للمقاومة التونسية.

Brik Liman

وبعد التوقيع الرسمي على اتفاقيات الاستقلال الذاتي في باريس بتاريخ 03 جوان 1955م، أعلن بن يوسف صراحة عن تصديه لسياسة بورقيبة وتزعم الجناح المعارض[1] لها، فعاد إلى تونس يوم 13 سبتمبر 1955م وشنّ حملة واسعة ضدها معتبرا إياها " خطوة إلى الوراء "، فتعرض إلى الطرد من الديوان السياسي يوم 08 أكتوبر 1955م.

ربط صالح بن يوسف كفاح تونس بكفاح الجزائر والمغرب الأقصى، لذا لقي تياره مساندة أغلب مناضلي المغرب العربي في صراعه مع التيار البورقيبي، خاصة بعدما أصبحت مصر والرئيس جمال عبد الناصر نقطة استقطاب كبيرة للثوريين من المغرب الأقصى إلى ليبيا، وقبل مغادرته تونس عقد اجتماعا في بيته لقيادات جيوش التحرير لبلدان المغرب العربي، فحضر من الجانب التونسي علي الزليطي، الطاهر لسود، والطيب الزلاق، ومن الجزائر الشهيدان السعيد عبد الحي وعباس لغرور، ومن المغرب مجموعة من قيادات جيش التحرير بقيادة محمد البصري، وكان الهدف من الاجتماع توحيد الكفاح وتشكيل جيش تحرير المغرب العربي كله

في يوم 28 جانفي 1956م تمكن صالح بن يوسف من الالتحاق بليبيا بعدما قررت الحكومة التونسية إلقاء القبض عليه ووضع حدّ لمعارضته والقضاء على التيار القومي المتعلق بالوحدة العربية الذي بدأ ينمو في تونس،

بعد حادث القرصنة الجوية واعتقال قادة الثورة الجزائرية يوم 22 أكتوبر 1956م، بعث صالح بن يوسف رسالة احتجاج وصف فيها الاعتقال بالعمل الاجرامي، مذكرا إياه بأن استقلال تونس سيضل صوريا ما لم تستقل الجزائر، ومطالبا بضرورة اتخاذ الحكومتين التونسية والمراكشية إجراءات إيجابية تنقذ حياة ضحايا المكر الفرنسي[2].

اغتيل صالح بن يوسف في ألمانيا يوم 12 أوت 1961م من طرف المخابرات التونسية بإيعاز من بورقيبة.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

1. الطاهر بلخوجة، **الحبيب بورقيبة سيرة زعيم**، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999.
2. الصافي سعيد، **بورقيبة: سيرة شبه محرمة**، ط1، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2000.
3. عمار السوفي، **عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي...**، مطبعة الرشيد، تونس، 2006.
4. منصف الشابي، **صالح بن يوسف حياة كفاح**، ط2، دار نقوش عربية، تونس، 2000
5. الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1990.
6. عبد الله مقلاتي، صالح لميش، **تونس والثورة التحريرية الجزائرية**، ج2، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية.

1- عارض الاتفاقيات الحزب الدستوري القديم، لجنة صوت الطالب الزيتوني، قيادة الاتحاد العام للفلاحة التونسية، دوائر جامع الزيتونة، جانب مهم من الحزب الدستوري الجديد، ومن المؤيدين الحزب الشيوعي التونسي، الاتحاد العام التونسي للشغل، أغلبية قيادي الحزب الدستوري الجديد.

2 – للاطلاع على نص الرسالة، ينظر، الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية** رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، ص ص 166 -167.

Brik Liman

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

المحاضرة الرابعة: من أعلام النضال السياسي في المغرب الأقصى (01)

أولا: محمد بن عبد الكريم الخطابي: (أسد الريف)

ولد بمدينة أجدير بالريف الشمالي المغربي سنة 1882م ، تلقى تعليمه الأولي على يد والده **عبد الكريم** وعمه عبد السلام، وحفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، انتقل للدراسة في مدينة تطوان ثم مدرسة العطارين بفاس، ثم انتقل إلى مدينة مليلية التي نال فيها شهادة الباكالوريا الإسبانية. انتقل بعد ذلك إلى الدراسة في جامعة القرويين بفاس، حيث تتلمذ على يد مجموعة من علماء الدين والسياسة[1]، وكان لهؤلاء الأثر البالغ على تكوينه الديني ومسيرته العلمية والسياسية، لكنهم لم يبلغوا درجة التأثير التي كان يحظى بها والده عبد الكريم، فقد ذكر محمد في مذكراته أن والده هو أستاذه الأول في السياسة والحرب والفكر.

خلال فترة دراسته في فاس، كلّفه والده ببعثة سياسية لدى السلطان عبد العزيز سنة 1908م، أبدى فيها دعم بني ورياغل للسلطان في محاربة معارضه الجيلالي بن ادريس الزرهوني الملقب "بوحمارة"، وقد كان ختام مسيرة محمد الخطابي الجامعية في مدينة شلمنقة[2] الإسبانية، والتي درس في جامعتها القانون الإسباني لمدة ثلاث سنوات، وفي بلدة مليلية[3] زاول عدة مهن:

– التدريس ما بين سنتي 1907 و1913م لفائدة السكان المسلمين هناك.

– مهنة الترجمة والكتابة بالإدارة المركزية للشؤون الأهلية بمليلية ابتداء من سنة 1910م لتمكنه من اللغة الإسبانية علاوة على اللغتين العربية والأمازيغية.

– اشتغل بالموازاة مع ذلك كصحفي بيومية تيليغراف الريف(El Telegrama del Rif) الناطقة بالإسبانية بين سنتي 1907 و1915م حيث خصص له فيها عمود يومي باللغة العربية.

– تم تعيينه سنة 1913م قاضيا في مليلية على غرار والده، ثم رُقي سنة 1914م إلى منصب قاضي القضاة، وذلك بأمر من المقيم العام الإسباني.

1– نذكر منهم: الشيخ عبد الصمد بن التهامي كنون، والشيخ محمد بن التهامي كنون وكذا الشيخ محمد الكتاني الشهيد.

2– شلمنقة أو سلمنكا (بالإسبانية: Salamanca) هي مدينة تقع في غرب إسبانيا تحدها من الغرب البرتغال تقع ضمن حدود منطقة قشتالة وليون.

3– احتلت اسبانيا مدينة مليلية سنة 1497م، واحتلت البرتغال مدينة سبتة سنة 1415م.

يتفق المؤرخون على أن محمد بن عبد الكريم الخطابي كان إلى حدود سنة 1913م مؤمنا بالتعايش السلمي مع المستعمر، كما أنه كان ذا مكانة محترمة لدى السلطات الاستعمارية، ويظهر ذلك من خلال الوظائف التي شغلها في سلكي التعليم والقضاء، بل كانت كتاباته الصحفية ذات خط إيجابي إزاء فتح إسبانيا لمدارس تعليمية لفائدة الساكنة المليلية المسلمة، بل إنه طالب بالجنسية الإسبانية مرتين لم تكللا بالنجاح. غير أنّ سنة 1915م قد شهدت بداية تحول هذه العلاقة نحو التصادم، ويعود ذلك إلى حدثين رئيسيين هما:

- يتجلى الحدث الرئيسي الأول في انتقال الاستعمار الإسباني إلى مرحلة التغلغل العميق، بعد أن كان متمركزا على الأطراف في بعض القواعد الرئيسية على السواحل الشمالية، وذلك مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. ونتيجة لتكثيف التواجد العسكري وتوسيع المواقع العسكرية على امتداد شمال المغرب بين سنتي 1910م و1915م، فظهرت معارضة قوية من طرف شيوخ القبائل وعلى رأسهم عبد الكريم الخطابي (الأب)، الذيّ انتقلت مقاربته للاستعمار من الحياد الإيجابي إلى الرفض والتصادم، مرورا بمرحلة نادى فيها السلطات الإسبانية بالسير على نهج الحماية الفرنسية في مناطقها، عبر مواءمة البنية الإدارية الاستعمارية مع البيئة المغربية، بما يمكن أن يصطلح عليه في المصادر التاريخية بنظام الحماية، وقد كان محمد (الابن) موافقا تماما وداعما لموقف أبيه.
- أماّ الحدثّ الثاني فهو اعتقاله من قبل الإسبان سنة 1915م وزجه في السجن، ورغم أن المصادر قد اختلفت في السبب الحقيقي الذي جعل السلطات الإسبانية تعتقل الخطابي، إلا أن نقد الخطابي لسلطات الاحتلال، وتأييده للمواقف التركية الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وتغير سياسة أبيه تجاه الإسبان بدأ يثير احتقان المحتلين، كما أن الفرنسيين قد كشفوا أيضا تواصلا لمحمد الخطابي مع الألمان، وقد دفعهم ذلك إلى اتهامه بالتخابر لصالحهم، وفي ذلك يقول محمد بن عبد الكريم: « سنة 1915م وهو الوقت الذي كنت لا أزال فيه قاضيا للقضاة، حدث لي حادث خطير، وهو صدور أمر السلطة الإسبانية بحبسي نزولا منهم عند رغبة المارشال ليوطي[1] بسبب العلاقات التي كانت بيني وبين رجل يدعى فرانسيسكو فارل، وهو من أصل ألماني... أما علاقتي مع فرانسيسكو الألماني الأصل فتتلخص في أن هذا الرجل راح يعرض علي، فيما إذا قمت بحركة ثورية ضد فرنسا في مراكش (أي المغرب)، كل المال اللازم والذخائر التي أحتاجها... وهو ما حملني على أن أطلب من فرانسسكو أن يساعدني على إنشاء فرقة مؤلفة من أربعة آلاف مقاتل تحمي الريف من كل اعتداء».

1 – جنرال فرنسي، وأول مقيم عام للمغرب بعد احتلاله من 1912حتى1925م، ومنذ سنة 1921م أصبح ليوطي مارشال فرنسا.

وقد سجن الخطابي في ثكنة عسكرية وسط مدينة مليلية، وحاول الفرار منها مرات عديدة، كسرت في إحداها قدمه اليسرى. ومكث في السجن 11 شهرا، ثم برأته المحكمة من جميع التهم، ليستأنف وظيفته سنة 1916م كقاض في مليلية من جديد.

كان عبد الكريم الخطابي (الأب)، أول من نظم المقاومة الريفية سنة 1920، بمساعدة ابنيه وبسبب قيام الإدارة الإسبانية بمضايقات في منطقة نفوذه (بني ورياغل) تمثلت في اعتقالات وترويج إشاعات انبطاحه أمام السلطة الاستعمارية.

وبعد وفاة والده – يقال أنه مات مسموما – واصل **محمد** قيادة ثورة الريف من 1921م إلى 1926م محققا انتصارات من أبرزها معركة أنوال في 21 جويلية 1921م، ويعترف بغلطته الكبرى بعدم استرجاعه لمليلية في مذكراته[1]: « ولكني أوصيتهم (جنوده) في نفس الوقت وبنفس التأكيد، على ألا يحتلوا مليلية، اجتنابا لإثارة تعقيدات دولية وأنا نادم على ذلك بمرارة وكانت هذه غلطتي الكبرى ».

كما أسس جمهورية الريف (**الجمهورية الاتحادية لقبائل الريف**) في18 سبتمبر 1921 م، وبعد تشديد الخناق عليه من طرف الجيشين الفرنسي والإسباني، وبمشاركة آلاف الخونة من المرتزقة المغاربة اضطر إلى تسليم نفسه إلى سلطات المستعمر الفرنسي، لذا حُلَّت الجمهورية في 27 ماي 1926 م.

بعد استسلامه يوم 26 ماي 1926م نفته القوات الفرنسية وعائلته إلى جزيرة لارينيون(La Réunion) شرق مدغشقر، وبعد أكثر من عشرين عاما في المنفى، قرروا نقله إلى فرنسا، وأثناء مرور الباخرة ببورسعيد طلب حق اللجوء السياسي من الملك فاروق، واستجيب فورا إلى طلبه، وقد ظل مقيما بمصر حتى وفاته بتاريخ 6 فيفري 1963م في القاهرة بمصر، أين دفن في مقبرة الشهداء.

علاقة الخطابي بالمخزن المغربي:

كان موقف السلطان يوسف[2] من ثورة الريف مثيرا وغريبا حين خرج من قصره بفاس ليشيع قادته العسكريين قائلا:« خلصونا من شر هذا المتمرد »، مسجلا بذلك سلسلة عداء طويلة مع الملكين العلويين الذين جاءا من بعده وهما محمد الخامس والحسن الثاني، فوصف ثورة الريف بنار الفتنة وبالفساد. كما توجه إلى فرنسا عقب انتهاء الحرب باستسلام الخطابي للقوات الفرنسية، ليلقي خطابا أمام الرئيس الفرنسي بباريس يوم 14 جويلية 1926 جاء فيه قوله: « قدمنا إلى هذه الديار عقب الانتصار الباهر الذي أحرزه

1– مذكرات الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي؛ تأليف روجر ماثيو (1927)؛ ترجمة عمر أبو النصر؛ دار النشر العباسية؛ طبعة 2005

2 – حكم المغرب من 1912 إلى سنة 1927م.

الجنود الفرنساوية والمغاربة، الذين يرجع إليهم الفضل في قطع جرثومة العصيان من ولايتنا، وتدعيم النظام والسلام...».

وهكذا تطورت علاقة التنافر بين الخطابي والمخزن المغربي مستقبلا، وعلى رأسه الملك الحسن الثاني[1]، فالمشروع التحرري الذي يتبناه الخطابي يعتمد على الاستقلال الكامل لكل بلدان المغرب العربي، وهذا ما لا يتماشى مع طموحات المؤسسة الملكية التي انصرف همها عقب الاستقلال إلى تثبيت عناصر الاستقرار المؤسسية بتنسيق مع المصالح الاستعمارية، والأطراف الحزبية والمصلحية التي كانت قد رسخت مشروعيتها السياسية والاقتصادية، وأمام هذا التناقض والاختلاف في التوجه حرم محمد بن عبد الكريم الخطابي من زيارة المغرب حتى بعد الاستقلال، رغم ضيق سعة العيش التي عاشها آل الخطابي في مصر، مما يحيل على أن الإساءة لشخص الخطابي كانت مبيتة، وبذلك اختلف المنهجان منذ البداية فكانت القطيعة، مما جعله – أي الخطابي – يبدو للحسن الثاني بمثابة منافس للملكية على المشروعية السياسية

وكان موقف الخطابي الرافض لأول دستور اعتمده الحسن الثاني يوم 05 نوفمبر سنة 1962م، ذريعة كافية للحسن الثاني ليقطع المعاش الذي كان قد خصصه من قبل محمد الخامس[2] للخطابي وأسرته، كما تم منع أي ذكر له في الإعلام الرسمي، بل وتمت محاصرة ذكراه، بل أن الحسن الثاني كان يقول أن الخطابي كان عميلا لألمانيا في طموحاتها الإمبراطورية في شمال إفريقيا والعالم العربي، وعرقل كل المساعي التي كانت تقوم بها بعض شخصيات عربية وإسلامية، من أجل عودته وأسرته للمغرب، بل حتى رفاته الراقد في مقبرة بالقاهرة لم يُسمح بدفنه في المغرب، وبذلك يكون عبد الكريم الخطابي قد حورب حيا وميتا[3].

دور الخطابي مغاربيا:

انعقد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة من الأحزاب الرئيسية الثلاثة: حركة الانتصار (حزب الشعب الجزائري)، الحزب الدستوري الحر الجديد، وحزب الاستقلال المغربي في الفترة من 15 إلى 22 فيفري

1- عرفت فترة حكمه ما بين 1961 و1999م بسنوات الرصاص، حيث قمع المعارضة وخرق حقوق الإنسان وميّز حكمه العديد من الاغتيالات والمجازر خصوصا خلال قمع انتفاضة الريف وحرب الصحراء ومجازر البيضاء وفاس.

2-طلب محمد الخامس سنة 1959م من الخطابي العودة إلى المغرب على أساس أن بلاده أصبحت مستقلة، لكن الخطابي رفض لأنه يعرف أن هناك نفوذا أجنبيا لا يزال قائما في بلاده.

3- كان من بين المطالب الـ 18 لانتفاضة الريف من أكتوبر 1958م إلى فيفري 1959م، عودة محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى المغرب.

Brik Limam

1947م، إذ قرر المؤتمر تأسيس مكتب المغرب العربي لتنسيق العمل بين الحركات الاستقلالية فيما بينها وبالتعاون مع الجامعة العربية التي تأسست يوم 22 مارس 1945م.

لما وصل الخطابي القاهرة في يوم 1947/05/31، كان له دور بارز في إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي بعد دعوته الحركات الوطنية المغاربية لتوحيد صفوفها، وقد تجسدت الدعوة بعقد اجتماع يوم 09 ديسمبر 1947م الذي تمت فيه المصادقة على القانون الأساسي للجنة وشكل مكتبها على النحو الآتي:

الرئيس: محمد بن عبد الكريم الخطابي.

الأمين العام: الحبيب بورقيبة (الدستور الجديد)

أمين الصندوق: أمحمد بن عبود (حزب الإصلاح المغربي)

وبعد الاجتماع أرسل رئيسها الأمير رسالة إلى كل الأحزاب المغاربية يخبرهم بإنشاء اللجنة ويطلب مصادقتهم الرسمية وتعيين ممثليهم فيها، كما قرر أن يكون الإعلان الرسمي عن إنشاء اللجنة في اجتماع يوم 05 جانفي 1948. والذي تم فيه توزيع وثيقة التحرير التي أعدها الخطابي على الصحف العربية والأجنبية، والتي أكدت على إسلام وعروبة المغرب العربي، وعلى مسعى الاستقلال التام لبلدانه، فتم توسيع دائرة اللجنة، فأصبحت تضم ممثلين عن الحزب الدستوري التونسي بفرعيه وأحزاب الاستقلال والإصلاح والشورى من المغرب الأقصى و حركة الانتصار من الجزائر.

وحسب بعض المصادر فإن الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي كان قد اتفق مع أحمد بن بله بالقاهرة على الشروع في عمل مغاربي موحد، حيث تم الإعلان عن ميلاد قيادة مشتركة لجيش تحرير المغرب العربي و تم إنشاء لجان مشتركة تابعة للقيادة العليا للحصول على السلاح من أوروبا لكن هذه المجهودات ذهبت أدراج الرياح نظرا لانعدام الإرادة الثورية لدى بعض الأطراف.

واستنادا إلى فتحي الذيب فإن هناك اجتماعا جمعه بالأمير الخطابي في 16مارس 1954م وتناول مسألة البحث عن كيفية تنظيم الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي بشمال إفريقيا وطبيعة المساعدات المنتظرة من مصر، وقد قدم الأمير الخطابي خطة تتعلق بما يجب القيام به وضرورة الحرص على سرية الإعداد والاستفادة من عنصر المفاجأة وتوحيد القيادة.

وبعد انطلاق الثورة الجزائرية ضاعف من نشاطه، فوجه نداء بتاريخ 1954/11/10م إلى أبناء المغرب العربي يحثهم فيه على ضرورة الاتحاد والتعاون في وجه القوات الاستعمارية الغاشمة.

Brik Liman

كما أرسل مذكرة بتاريخ 1954/11/29م إلى محمد عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية يكشف فيها الأوضاع المزرية التي يعيشها شعب المغرب العربي[1].

ونادى بضرورة مواصلة الكفاح ضد الاستعمار حتى تحرير المغرب العربي الكبير. فكان ضروريا أن تجد فرنسا طريقة لفك ارتباط وتقويض مكتب المغرب العربي. فاقترحت فرنسا الاستقلال الذاتي على تونس فقبلت، واقترحت على المغرب مفاوضات إيكس- ليبان Aix-les-bains بفرنسا فقبل.

فبخصوص المفاوضات التونسية – الفرنسية صرح قائلا:« لهذا كله، نعلن استنكارنا لمشاركة الحزب الدستوري التونسي الجديد في هذه التجربة، ونعتبر هذه المشاركة إخلالا بميثاق لجنة تحرير المغرب العربي واعترافا بأوضاع لا نقرها...»، واعتبر بورقيبة خائنا للقضية الوطنية والمغاربية ومتواطئا مع المستعمر الفرنسي في القضاء على روح الوحدة والكفاح المشترك في المغرب العربي.

كما عارض الخطابي مسألة المفاوضات المغربية مع الإدارة الفرنسية **مفاوضات إيكس ليبان (Aix-les-bains)** بفرنسا خلال الفترة الممتدة ما بين 20 و30 أوت1955 م، فوصفها بأنها أكبر خيانة للوطن، وأعتبرها تهديدا للاستقلال الوطني المغربي الحقيقي وخطرا على استقلال المغرب العربي ككل.

وفي هذا السياق رفض الخطابي وقف القتال وحلّ جيش التحرير المغربي قبل أن يتحقق استقلال بلدان المغرب العربي كلها، وكان موقفه واضحا من خلال تصريحاته بأن الاستقلال الحقيقي للمغرب لن يكون كاملا إلا إذا استقلت البلدان المغاربية الثلاثة.

و رغم استقلال كل من تونس و المغرب الأقصى واصل الخطابي جهوده لنصرة قضية الجزائر لأنه كان واثقا بأن الاستقلال الممنوح للدولتين كان يهدف للقضاء على الثورة الجزائرية التي تعبر فعلا عن الكفاح الحقيقي ضد الاستعمار، ووجه دعوة صريحة على شكل نداء إلى التونسيين والمغاربة بضرورة مناصرة الثورة الجزائرية.

المصادر والمراجع المعتمدة:

- عمر أبو النصر، **بطل الريف؛ الأمير عبد الكريم**، ط1، مطبوعات المكتبة الأهلية، بيروت، 1934م.
- جلال يحيى، **عبد الكريم الخطابي**، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1968م.
- محمد علي داهش، **محمد بن عبد الكريم الخطابي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م.
- الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، ط4، دار الهدى، الجزائر، 2009.

1- الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة** ، ط4، دار الهدى، الجزائر،2009، ص 221.

Brik Limam

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

المحاضرة الخامسة: من أعلام النضال السياسي في المغرب الأقصى (02)

ثانيا: علال الفاسي:

01- المولد والنشأة: ولد علال الفاسي في مدينة فاس المغربية يوم 20 جانفي 1910م، أدخله والده[1] إلى الكتَّاب لتلقي مبادئ الكتابة والقراءة، وحَفِظ القرآن الكريم في سنٍّ مبكرة، وبعد ذلك نقله والده إلى المدرسة العربيَّة الحرة بفاس ليتعلَّم مبادئ الدين الإسلامي وقواعدَ اللغة العربيةِ. وفي سنة 1920م التحق بجامع القرويين، فقرأ على يد كبار العلماء أمهات كتب العلم الشرعي والتاريخ حتى حصل على الإجازة وشهادة العالِمية سنة 1932م. وقبل حصوله على شهادة العالِمية بدأ حياته العلمية بالتدريس كأستاذ في المدرسة الناصرية أثناء دراسته بالقرويين.

02 – نضاله السياسي:

برزت الشخصية النضالية لعلال الفارسي وهو لا يزال طالبا[2]، فقد أخذ نضاله الوطني في البداية من عدة جبهات؛ فمن جهة كان يناضل ضد تصرفات الإدارة الاستعمارية متزعما المطالبة بالإصلاحات البلدية أمام المجلس البلدي لمدينة فاس، ومن جهة أخرى كان يناضل لإصلاح التعليم المغربي عموما والتعليم في جامع القرويين على الخصوص، ويناضل أيضا من خلال تأثره بالدعوة السلفية ضد الشعوذة والطرقية والاعتقادات المنحرفة.

---

1 – والده هو العلَّامة الخطيب عبد الواحد بنِ عبد السلام بنِ علال الذي اشتغل بالتدريس في جامعة القرويين، وكان أيضا قاضيا ومفتيا لعدة سنوات، وموظفا بالمجلس العلمي بكلية القرويين.

2– درس علال الفاسي على العلامتين أبي شعيب الدوكالي ومحمد العربي العلوي اللذين كانا قادة العمل الوطني في المغرب، لذلك سرعان ما انخرط في العمل الوطني المغربي ومقاومة المحتل الفرنسي.

Imam Brik

كان لحرب الريف صدى في نفسية علال الفاسي الذي كان يتابع أخبارها ويتأثر بمجرياتها، فكان ورفاقه يعرّفون بنضال البطل محمد بن عبد الكريم الخطابي في أوساط الشعب، من خلال تحرير وتوزيع المناشير التي تنفي ادعاءات المستعمر برغبة وطمع الخطابي في الانفراد بالحكم، كما أسس سنة 1926م جمعية سرية سياسية رفقة زملائه الطلبة في جامع القرويين أطلق عليها "جمعية القرويين لمقاومة المحتلين" لدعم مقاومة الخطّابي ضد الاحتلال.

كما قام علال الفاسي بتكوين نوادي أدبية وسياسية لاقت قبولا لدى الشباب الذين أصبحت تجمعهم وحدة الشعور والمصير إزاء ما يلاقونه من سياسات استعمارية ظالمة.

موقفه من أزمة ماء وادي فاس:

في سنة 1925م عارض المشروع الفرنسي الرامي إلى الاستيلاء على ماء وادي فاس من خلال منح امتيازات للشركات الفرنسية باستغلال مياهه، فشارك في المظاهرة الكبيرة التي تصدت للمشروع، وألقى خطابا حماسيا كان له وقع حسن في الجمهور المحتشد، كما تقدم رفقة الحاج الحسن أبو عياد بمذكرة احتجاج لحاكم الناحية الفاسية تطالب بسحب المشروع، وتتناول حق تمتع الشعب بالحريات العامة، وبهذه المناسبة قاد عدة اجتماعات شعبية كان من خطبائها ومن موجهي أعمالها انتهت بسحب وفشل المشروع.

قانون الظهير البربري:

كان لصدور قانون الظهير البربري الصادر يوم 16 ماي 1930م الأثر البالغ في حياة علال الفاسي السياسية، إذ حرص على ضرورة توحيد الصف إزاء ما يدبّر للمغاربة من مكائد استعمارية لشقّ صفوف الأمة المغربية، وبتهمة إثارة حملة احتجاج المواطنين ضد الظهير البربري اعتقلته السلطات الفرنسية لأول مرة أوائل جوان سنة 1930م وسجن 14 يوما ثم أطلق سراحه تحت ضغط واستمرار المظاهرات الشعبية، كما كان ضمن الوفد الذي تبنى المفاوضات نيابة عن المتظاهرين مع الإدارة الفرنسية. وبعد تحدي سلطات الحماية باعتقال زعماء الحركة الاحتجاجية، اندلع الاضراب العام والمظاهرات، ونفي إلى بلدة تازة لمدة شهرين، وبمناسبة زيارة رئيس فرنسا إلى المغرب أفرج عنه وعاد إلى فاس وشرع في إلقاء سلسلة من الدروس والمحاضرات الليلية في المساجد والمدارس وجامع القرويين، كان لها الأثر الفعال في نمو الوعي الوطني.

وفي نهاية أوت سنة 1933م قام بجولة نضالية إلى طنجة ثم تطوان، أين أقامت له الكتلة الوطنية بشمال المغرب حفل تكريم خطب وشرح فيه الغاية من حركته ألا وهي تحرير البلاد ونيل الاستقلال، لكن السلطات الاسبانية منعته من دخول منطقة الحماية، وفي نفس الوقت أصدرت السلطات الفرنسية أمرا باعتقاله ووضعه تحت الإقامة الجبرية، لذا اضطر الذهاب إلى إسبانيا ثم فرنسا التي أقام بها 07 أشهر كانت كلها نشاطا في العمل مع بلافريج وأصدقائه في لجنة مجلة " مغرب "، ومع جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين التي كان يترأسها محمد الفاسي، وأقام رفقة الوطنيين عدة مؤتمرات ومهرجانات كان صدى احتجاجها يتردد في الصحافة كلها، وكان لهذه الحركة أثرها في تغيير المقيم العام الفرنسي لوسيان سان (Lucien Saint) وتعيين بونصو (Henri Ponsot) مكانه، والإذن له بالعودة للمغرب واستئناف دروسه بالقرويين، كما كان لها أثرها في توحيد النضال بين الدستوريين التونسيين ونجم الشمال الأفريقي وكتلة العمل الوطني المراكشية.

في جانفي 1934م مثّل الوطنيين في المحادثات التي أقيمت بطنجة واستمرت 03 أيام من أجل تقريب وجهات النظر بين الحماية والوطنيين، وقد عرض الفرنسيون حينها عليه تولي وزارة العدل في الحكومة الشريفة، لكنه اعتذر بأنه لا يمكنه أن يقبل أية وظيفة مادام الموظفون المغاربة لا يمثلون إلا أداة تنفيذية ليس لها من الأمر شيء. وفي نفس السنة حظي بدعوة وبمقابلة السلطان محمد بن يوسف الذي عبّر على دعم الحركة الوطنية.

شارك الفاسي في صياغة برنامج الإصلاحات المغربية[3] (مطالب الشعب المغربي) الذي تبنته كتلة العمل الوطني أواخر سنة 1934م، وقد رفع هذه المطالب رفقة محمد اليزيدي ومحمد الديوري إلى الإقامة العامة بالرباط.

بعد فوز حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا وبعد تمرد الجيش الاسباني في المغرب بقيادة الجنرال فرانكو، شارك علال الفاسي في المحادثات التي أقيمت في فاس خلال شهر أوت 1936م، بين كتلة العمل الوطني المغربي من جهة، والوفدين الفرنسي والاسباني من جهة أخرى، وكان هدفهما التقرب من الوطنيين المغاربة والتعاون معهم، حتى لا يتكرر لليساريين الفرنسيين مثلما حدث للجمهوريين الاسبان بعد الانقلاب الذي قاده الجنرال فرانثيسكو فرانكو (Francisco Franco)، وقدمت الكتلة مذكرة تتلخص في

3- للاطلاع على برنامج الاصلاحات ينظر، علال الفاسي، الحركات الاستقلالية...، ص ص 190- 191.

استعدادها للعمل على تخليص الديمقراطية الاسبانية وفق شروط أهمها أن تعلن اسبانيا الجمهورية استقلال المنطقة الخليفية عنها وعن فرنسا[4].

شارك في مؤتمر كتلة العمل الوطني يوم 25 أكتوبر 1936م بالرباط، وقد افتتحه بإلقاء خطاب عرض فيه الأعمال السابقة للكتلة، والخطة السياسية التي تريد الكتلة تنفيذها مستقبلا، واستطاعت الكتلة تقديم المطالب المستعجلة[5] للشعب المغربي إلى المقيم العام شارل نوجيس (Charles Noguès)، كما شارك أيضا في التحضيرات لمؤتمر الدار البيضاء الذي حاولت الكتلة تنظيمه يوم 17 نوفمبر 1936م، لكن السلطات منعت انعقاد المؤتمر واعتقلت الثلاثي: علال الفاسي، محمد اليزيدي، محمد الوزاني بدعوى التهييج والإثارة، ولم يطلق سراحهم إلا بعد شهر كامل بعد مظاهرات حاشدة ودموية في كثير من المدن المغربية، إضافة إلى التضامن والتأييد المغاربي في كل من الجزائر[6] وتونس، وقد قفزت الحركة الوطنية قفزة كبيرة بعد توسيع قاعدتها الشعبية، والتأييد الذي لاقته من فروع الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي قرّر التعاون مع رجالها.

وفي بداية شهر جانفي 1937م ترأس اللجنة التنفيذية لكتلة العمل الوطني، التي تشرف على فتح المكاتب وتسجيل المنخرطين بصفة رسمية، لكن وبمجرد إعلان نتيجة الاقتراع السري المتعلقة بانتخاب أعضاء اللجنة، فإن محمد حسن الوزاني الذي عيّن أمينا عاما قد أعلن استعفاءه من الكتلة وأخذ يجمع أنصار جدد باسم الحركة القومية، وقد عُيّن مكانه أحمد بلافريج، لكن الإقامة العامة لم يرقها النشاط المميز للكتلة فأصدرت قرارا بحلها يوم 18 مارس 1937م بدعوى التخطيط للقيام بمؤامرة على الملك.

الحزب الوطني:

في شهر أفريل 1937م واصل علال الفاسي والوطنيون نشاطهم السياسي تحت تسمية " الحزب الوطني " الذي هو امتداد لبرنامج ومنهج الكتلة، وقد استدعت السلطات الفرنسية بفاس علال الفاسي – بصفته رئيس الحزب – احتجاجا على استئناف نشاط حزب ممنوع، لكن علال حذّر الفرنسيين من

4– للتوسع في هذه الشروط، ينظر: علال الفاسي، الحركات الاستقلالية...، ص ص 208 – 209.

5– تشتمل المطالب المستعجلة على الفصول الآتية: الحريات الديمقراطية، التعليم، العدل، الفلاحة، العملة والصناع، الضرائب، الصحة العامة.

6– كتب توفيق المدني في أحد أعداد جريدة الشهاب مقالا فصّل فيه هذه الحوادث وما احتوته من حماس ووعي.

المظاهرات التي ستؤدي لا محالة إلى اضطراب الأمن العام في حالة محاولة التضييق على الحزب أو غلق مراكزه، ما جعل الإقامة العامة ترضخ لشروط الوطنيين وتسمح للحزب بمواصلة نشاطه السياسي.

في 13 أكتوبر 1937م انعقد المؤتمر العام للحزب الوطني بالرباط، الذي تبنى سياسة صريحة العداء للحماية وتصرفاتها، وقد افتتحه علال الفاسي بخطاب شرح فيه الحالة التي وصل إليها الاضطهاد الأجنبي في المغرب، وطالب المؤتمرين أن يدرسوا القضية المغربية على ضوء الحوادث القائمة، وبعد المناقشات وافق المؤتمرون على مشروع الميثاق الوطني[7] الذي يضمن السير الحسن بالحركة الوطنية في نهج المقاومة الفعالة.

في 20 أكتوبر 1937م استدعت السلطات الفرنسية بفاس علال الفاسي الذي اتسم حديثه بالصرامة والغضب والاتهامات للإقامة العامة والحماية والاستنكار لأعمالها ضد الدين وضد الوطن والإنسانية، لذا فقد أصدر المقيم العام يوم 25 أكتوبر قرارا بإلقاء القبض عليه وعلى محمد اليزيدي وعمر عبد الجليل وأحمد مكوار، وقد عقب هذا الاعتقال اندلعت ثورة وطنية تميزت بمظاهرات حاشدة ومواجهات دامية، وفي يوم 03 نوفمبر نقل علال في طائرة خاصة إلى الصحراء ومنها إلى الغابون من سنة 1937م إلى سنة 1941م ثم نُقل إلى الكونغو من سنة 1941م إلى سنة 1946م.

- البقية في المحاضرة السادسة -

7- للتوسع في الميثاق الوطني، ينظر: علال الفاسي، الحركات الاستقلالية...، ص ص 253 - 255.

Liman Brik

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

المحاضرة السادسة: من أعلام النضال السياسي في المغرب الأقصى (03)

تابع لنضال علال الفاسي:

03 – نشاطه السياسي بالمنفى:

بعد إعلان شارل ديغول تشكيل حكومة فرنسا الحرة في مواجهة حكومة الماريشال بيتان التي تحالفت مع الألمان واتخذت من مدينة فيشي مقرا لها في جوان سنة 1940م، تواصل أنصار ديغول مع علال الفاسي من أجل أن يعلن دعمه كتابيا كرئيس للحزب الوطني المغربي ، وبالفعل قد بعث رسالة إلى الجنرال ديغول عبّر له فيها عن إمكانية دعم حكومته شريطة تلبية حقوق وطنه، كما جمعته جلسات عدة مع ممثلي فرنسا الحرة في شأن المغرب والشمال الافريقي، توجت بإرسال المبعوث الخاص للشؤون السياسية بأفريقيا الاستوائية " **دولـوجران** " برقية لحكومة فرنسا الحرة جاء فيها ما يلي: " تفاوضت مع الأستاذ علال الفاسي، وهو يقبل التعاون مع فرنسا الحرة على تحرير شمال أفريقيا من ضغط المحور بشرط الاعتراف الناجز باستقلال المغرب، والسيد علال صريح ويتكلم في استقامة ووضوح، ويتمتع زيادة على نفوذه في المغرب بثقة كثير من زعماء العرب".

وفي برازافيل واصل الفاسي نشاطه السياسي من خلال عقد عديد اللقاءات من مسؤولي فرنسا الحركة، وفي جويلية 1941م وصلت برقية من ديغول للولاية العامة ببرازفيل يقول فيها: " لقد درست قضية الفاسي والمغرب وسأحمل معي الملف لبرازافيل"، وبعد نزول الحلفاء في شمال إفريقيا في نوفمبر 1942م طالبت وزارتا الخارجية الإنجليزية والأمريكية من الجنرال ديغول إطلاق سراح علال وقبول شرطه في إعلان الاستقلال، فأثار هذا الطلب تخوفات ديغول الذي لم يعلن في القضية المغربية شيئا.

وبعد 09 سنوات كاملة في المنفى أذنت سلطات الحماية لعلال بالعودة إلى وطنه، وقد استقبله زعماء وأنصار حزب الاستقلال[1] في اليوم الأول من وصوله ثم ملك المغرب في اليوم الثاني.

عارض علال الفاسي وحزبه البرنامج السياسي والإصلاحات التي أعلنها المقيم العام " لابون " (Eirik Labonne) يوم 23 جويلية 1946م.

في فرنسا: بعد مجازر الدار البيضاء يوم 07 أفريل 1947م كلّف حزب الاستقلال علال بالسفر إلى فرنسا من أجل مواصلة الجهود المطالبة باستقلال المغرب، وقد كانت تصريحاته وكلماته في فرنسا من خلال لقاءاته واجتماعاته بالفرنسيين والمغاربة تدور كلها على إقناع الفرنسيين بضرورة استقلال المغرب وتحرره، واستطاع هناك تأسيس لجنة تنسيق تشتمل على ممثلين لحزب الاستقلال وآخرين لحزب الدستور التونسي وكذلك حزب الشعب الجزائري – حركة الانتصار – مهمتها تنسيق نضالها في فرنسا.

كما تقدم بطلب لمقابلة وزير الخارجية الفرنسي الذي لم يجب الطلب واكتفى بإرسال بعض المسؤولين الفرنسيين من طرفه الذين يعطفون على القضية المغربية، وقد أكد هؤلاء أن فرنسا غير مستعدة لإعطاء المغرب الاستقلال خارج نطاق الوحدة الفرنسية، لأن الفرنسيين يعتقدون أن منح استقلال المغرب يعرضه حتما للاستيلاء الأمريكي أو الروسي.

نشاطه بمصر:

في يوم 25 ماي 1947م وصل إلى القاهرة وشارك في الندوة الصحفية التي نظمها مكتب المغرب العربي.

في أوائل شهر جوان شارك رفقة أعضاء مكتب المغرب العربي (الحبيب بورقيبة، عبد الخالق الطريس، عبد المجيد بن جلون، محمد بن أعبود) في استقبال محمد بن عبد الكريم الخطابي حين وصوله واستقراره بمصر.

تنوع نشاطه في مصر، فأجرى اتصالات مع جامعة الدول العربية وبالوفود التي ترد عليها، وشارك في الأعمال التي ينظمها مكتب المغرب العربي بالقاهرة والتنسيق مع الحركات التحررية المغاربية في

[1]– تأسس حزب الاستقلال يوم 11 جانفي 1944م بالرباط.

المشرق، وألقى محاضرات في مختلف الأندية، وكتب مقالات وأدلى بتصريحات مختلفة للصحف، وشارك في عديد المؤتمرات والمهرجانات الشعبية.

في ديسمبر 1947م شارك في إقرار القانون الأساسي للجنة تحرير المغرب العربي التي ترأسها الخطابي، وفي 10 ماي 1948م انتخب علال الفاسي أمينا عاما للجنة.

وانطلاقا من مصر ساهم في نصرة القضية المغربية في المحافل الدولية، فزار الأردن والتقى بالملك عبد الله، وتوجه في 18 نوفمبر 1952م إلى نيويورك لحضور دورة الأمم المتحدة ممثلاً لحزب الاستقلال، وسعى إلى إقناع الدول الاسكندنافية ودول أمريكا اللاتينية، ومن أجل ذلكَ زار علال عدة دول منها النرويج والدنمارك والسويد، واستقبله كل من رئيس الحكومة السويدية ورئيس ديوان وزير الخارجية، ورؤساء مختلف الأحزاب في ستوكهولم، كما زار بروكسل وجنيف وغيرهما من الدول، وكان نتيجة هذا النشاط السياسي أن صوتت الأقطار الاسكندنافية وأمريكا اللاتينية، والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الكتلة العربية – الآسيوية من أجل استصدار قرار لمصلحة القضية المغربية.

وفي 20 أوت 1953م تم اعتقال الملك محمد الخامس ونفيه إلى كورسيكا، فلمَ يتوان علال عن نصرة الملك والانتصار للشعب المغربي، فألقى نداءه الشهير من إذاعة القاهرة الذي يعرف بـ « نداء القاهرة » الذي دعا فيه إلى النضال المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في المغرب، وكان لهذا النداء أثر بارز في الساحة المغربية، وبعدّ مدة يسيرة بدأت أولى عمليات المقاومة المسلحة في المغرب. وقد كان علال مسانداً للثورة الجزائرية، وكانت له اتصالات وتنسيق مع قادة جبهة التحرير الوطني في القاهرة.

بانعقاد « مؤتمر الدول المناهضة للاستعمار» في باندونغ ساهم علال في أشغاله على رأس وفد مغربي في شهر ماي 1955م وألقى بالمناسبة خطابا ضمنه مطالب الحركة الوطنية المغربية، وأبدى استعداد بلاده للانضمام إلى دول عدم الانحياز بمجرد الحصول على الاستقلال.

موقف علال الفاسي من مباحثات إيكس ليبان(Aix-les-bains):

من القاهرة تابع علال الفاسي هذه المباحثات التي يجريها ويشارك فيها باسم حزب الاستقلال عبد الرحيم بوعبيد، المهدي بن بركة، محمد اليزيدي، وعمر بن عبد الجليل، وقد تحكمت في موقفه عدة اعتبارات سياسية حاول التوفيق بينها؛ موقف الخطابي الصريح المعارض للمباحثات، موقف حزب

الاستقلال المشارك فيها بدون مشاورة زعيم الحزب ولا الأخذ برأيه، الاستعدادات لانطلاق جيش التحرير المغربي بتعاون وتنسيق مع قيادات جيش التحرير الجزائري.

لقد أدلى بتصريح يعارض فيه المباحثات إلا أن قيادات الحزب سرعان ما أوفدت إلى القاهرة أعضاء من اللجنة التنفيذية على رأسهم محمد اليزيدي لإقناع الزعيم بالكف عن مثل هذه التصريحات، غير أنه واصل في صمت نشاطه السياسي مع قادة جيش التحرير الجزائري من أجل اندلاع جيش التحرير المغربي في بداية أكتوبر 1955م.

ازدواجية موقف علال الفاسي أملته عليه مواقف حزبه من العمل المسلح من جهة، والتزاماته مع قادة الثورة الجزائرية، وموقف الخطابي من جهة أخرى حيث التنافس على أشده بين الرجلين اللذين ساءت العلاقات بينهما إلى درجة القطيعة.

عودته إلى المغرب:

بعد عودة الملك من المنفى وحصول المغرب على الاستقلال سنة 1956م رجع علال الفاسي إلى المغرب سنة 1957م، وقاد حزب الاستقلال وتولى وزارة الدولة للشؤون الإسلامية سنة 1961م، ثم استقال سنة 1963م مع باقي أعضاء الحزب في الحكومة وخرج إلى المعارضة.

توفي علال الفاسي يوم الاثنين 20 ماي 1974م في العاصمة الرومانية بوخارست، وهو في مهمة دبلوماسية على رأس وفد من حزب الاستقلال.

قائمة المصادر والمراجع:

- علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط06، مؤسسة علال الفاسي، 2003.
- عبد الكريم غلاب، **ملامح من شخصية علال الفاسي**، مطبعة الرسالة، الرباط، 1974م.
- محمد السلوي أبو عزام، **أسرار وحقائق عن علال الفاسي**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، 1981.